



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والمنظمات غير المشروعة
إرشادات للمؤسسات المالية المرخصة التي تقدم خدمات للشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية

7 يونيو 2021



الفهرس

1. المقدمة	4
1.1 الغرض والنطاق من هذه الإرشادات	4
1.2 نطاق التطبيق	4
1.3 الأسس القانونية	5
1.4 التعريفات	5
2. فهم وتقييم مخاطر الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية	6
2.1. مخاطر غسل الأموال/ تمويل الإرهاب للأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية للمؤسسات المالية المرخصة	6
2.1.1. إخفاء هوية المستفيد الحقيقي	6
2.1.2. إخفاء الغرض من الحساب أو المعاملة	7
2.1.3. إخفاء مصادر الأموال أو الثروة	7
2.1.4. الأنماط الشائعة لإساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية	7
2.2. الميزات والضوابط التي تخفف من مخاطر الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني	9
2.2.1. إجراءات ومتطلبات انشاء الشركات والترتيبات القانونية	9
2.2.2. تحديد وتمييز هوية المستفيد الحقيقي	10
2.2.3. تحديث البيانات وحفظ السجلات والمستندات	10
2.2.4. النظام الإشرافي والرقابي	10
3. الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في دولة الإمارات العربية المتحدة	11
3.1. تحديد وتمييز هوية المستفيد الحقيقي	11
3.2. الترتيبات القانونية بموجب قانون دولة الإمارات العربية المتحدة	12
3.3. متطلبات الأنشطة الاقتصادية الواقعية	12
4. التخفيف من المخاطر	13
4.1. متطلبات الأشخاص الاعتباريين وعملاء الترتيب القانوني بموجب قرار مجلس الوزراء (10)	14
4.2. النهج القائم على المخاطر وتقييم مخاطر العملاء والمخاطر المؤسسية	15
4.3. العناية الواجبة تجاه العملاء وتعزيز العناية الواجبة	16
4.3.1. العناصر الأساسية للعناية الواجبة تجاه العملاء	16
4.3.2. تحديد المستفيدين الحقيقيين وهيكل الملكية والرقابة	17
4.3.3. فهم الغرض من الحساب أو (الخدمات المالية الأخرى) وطبيعة عمل العميل	22
4.3.4. المراقبة المستمرة	24
4.4. تقديم تقارير المعاملات المشبوهة	25



- 4.5. تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة - اعتبارات خاصة للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية26
- 4.6. برنامج التدريب27
5. الدروس المستفادة والأمثلة من إشراف إدارة مكافحة غسيل الأموال.28
- الملحق 1: مؤشرات التنبيه المتعلقة بإخفاء هوية المستفيد الحقيقي.....29
- الملحق 2: ملخص الإرشادات.....35



1. المقدمة

1.1 الغرض والنطاق من هذه الإرشادات

تنص المادة 44.11 من قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة ("قرار مجلس الوزراء (10)") بتكليف الجهات الرقابية "بتزويد المنشآت المالية ... بالإرشادات التوجيهية والتغذية العكسية لتعزيز فعالية تنفيذها لإجراءات مواجهة الجريمة".

والغرض من هذا الدليل الإرشادي هو تقديم التوجيه والمساعدة للمنشآت المالية الخاضعة للرقابة، من أجل مساعدتها على تحسين فهمها وأدائها الفعال لالتزاماتها القانونية المحددة بموجب الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويجب قراءة هذا الدليل الإرشادي بالتوازي مع قرار مجلس إدارة المصرف المركزي بشأن إجراءات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة (الصادرة بتاريخ 2019/06/19 رقم 2019/74) والإرشادات التوجيهية بشأن مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة للمنشآت المالية (الصادرة بتاريخ 2019/06/27 رقم 2019/79) وأي تعديلات وتحديثات صادرة. بالتالي، لا تشكل هذه الإرشادات تشريعات أو لائحة إضافية ولا تحل محل أي متطلبات قانونية أو تنظيمية أو التزامات شرعية، ولكنها تحدد توقعات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للمنشآت المالية المرخصة لتكون قادرة على إثبات الامتثال لهذه المتطلبات. وفي حالة وجود تناقض بين هذا الدليل والأطر القانونية أو التنظيمية السارية حالياً، تسود الأطر القانونية أو التنظيمية السارية حالياً. ويمكن استكمال هذا الدليل بلوائح إرشادية إضافية، مثل جلسات التوعية والمراجعات الموضوعية التي يجريها المصرف المركزي.

وعلاوة على ذلك، تأخذ هذه الإرشادات في عين الاعتبار المعايير والتوجيهات الصادرة عن مجموعة العمل المالي ("فاتف") وأفضل الممارسات ومؤشرات المخاطر. ولا تعتبر هذه الإرشادات شاملة ولا تفرض قيوداً على التدابير التي يجب أن تتخذها المنشآت المالية المرخصة من أجل الوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به حالياً. وعلى هذا النحو، يجب على المنشآت المالية المرخصة إجراء تقييماتها الخاصة للمنهج وأن تقي بالتزاماتها القانونية.

ويدخل هذا الدليل حيز التنفيذ فور إصداره من قبل المصرف المركزي علماً بأن المنشآت المالية المرخصة ملزمة و / أو الخاضعين للإشراف على أن تثبت امتثالها لمتطلبات المصرف المركزي في غضون شهر واحد من اصدار هذا الدليل.

1.2 نطاق التطبيق

ما لم يُذكر خلاف ذلك، تنطبق هذه الإرشادات على جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، المرخصين و / أو الخاضعين للإشراف من قبل المصرف المركزي الواردين في الفئات التالية:

- البنوك الوطنية، وفروع البنوك المرخصة، ومراكز الصرافة، وشركات التمويل، مزودي خدمات الدفع، مزودي خدمة الحوالة المسجلين، والمنشآت المالية المرخصة و
- شركات التأمين ووكلاء التأمين ووسطاء التأمين.

1.3 الأسس القانونية

يعتمد هذا الدليل الإرشادي على أحكام القوانين والأنظمة التالية:

- مرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 بشأن مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والمنظمات غير المشروعة ("قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب").
- قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتمويل غير المنظمات غير المشروعة ("قرار مجلس الوزراء رقم (10)).
- قرار مجلس الوزراء رقم (58) لسنة 2020 بشأن تنظيم إجراءات المستفيد الحقيقي ("قرار مجلس الوزراء 58)

1.4 التعريفات

التعريفات الرئيسية

المستفيد الحقيقي: الشخص الطبيعي الذي يمتلك أو يمارس سيطرة نهائية فعالة، بشكل مباشر أو غير مباشر، على العميل؛ أو الشخص الطبيعي الذي تجري المعاملة نيابة عنه؛ أو الشخص الطبيعي الذي يمارس سيطرة نهائية فعالة على شخص اعتباري أو ترتيب قانوني.

الشخص الاعتباري: بخلاف الأشخاص الطبيعيين أي كيانات يمكنهم إنشاء علاقة دائمة مع مؤسسة مالية أو امتلاك ممتلكات. ويمكن أن يشمل ذلك الشركات أو الهيئات الاعتبارية أو المؤسسات أو الشراكات أو الجمعيات، إلى جانب الكيانات المماثلة.

الترتيب القانوني: العلاقة التي تنشأ بموجب عقد بين طرفين أو أكثر ولا ينتج عنها تكوين شخصية اعتبارية كالصناديق الاستثمارية أو غيرها من الترتيبات القانونية المشابهة لها. تسمح العديد من الترتيبات القانونية بتقسيم الملكية والسيطرة والتمتع بالأموال بين شخصين مختلفين على الأقل.

الموصي: شخص طبيعي أو الاعتباري الذي يحول إدارة أمواله إلى وصي بموجب وثيقة.

الصندوق الاستثماري: علاقة قانونية بموجبها يضع فيها الموصي الأموال تحت سيطرة الوصي لمصلحة مستفيد أو لغرض معين، وتعد أموالاً مستقلة عن أملاك الوصي، ويبقى الحق في أموال الوصي باسم الموصي أو باسم شخص آخر نيابة عن الموصي.

الوصي: شخص طبيعي أو الاعتباري الذي يتمتع بالحقوق والصلاحيات الممنوحة له من قبل الموصي أو الصندوق الاستثماري، يتولى بموجبها إدارة واستخدام والتصرف في أموال الموصي طبقاً للشروط المفروضة عليه من أي منهما.

2. فهم وتقييم مخاطر الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية

الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية مهمة لإجراء الأعمال التجارية والنشاط الخيري وشركات إدارة العقارات والعديد من الأنشطة الأخرى. هم لديهم مجموعة متنوعة من الأغراض المقبولة والمرغوبة، والغالبية العظمى من الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية يعملون فقط في السلوك المشروع.

ومع ذلك، بعض جوانب الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية قد تشكل خطراً على المنشآت المالية المرخصة التي تقبل التعامل مع مثل هذه الكيانات كعملاء. والأهم من ذلك، إن استخدام الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية لإدارة الأموال أو القيام بالأعمال التجارية من الممكن أن يتسبب في حجب أو إخفاء هوية الأفراد الذين يتحكمون بالفعل أو يوجهون أو يستفيدون من الخدمات التي تقدمها المؤسسة المالية المرخصة لشخصها الاعتباري أو عميل الترتيب القانوني وبذلك يمكن أن يتاح للتنظيمات غير المشروعة إساءة استخدام الخدمات التي تقدمها المنشآت المالية المرخصة من أجل غسل عائدات الجريمة، والانخراط في تمويل الإرهاب، والتهرب من عقوبات الأمم المتحدة أو الإمارات العربية المتحدة، وتهديد سلامة النظام المالي الإماراتي وأمن الدولة.

إن المشاركين في تمويل التنظيمات غير المشروعة - بما في ذلك غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وتمويل انتشار التسليح يهتمون بالشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية وتشكل لهم عنصراً جذاباً لأن هذه الكيانات توفر لهم الفرصة للتداول بشكل مجهول، أو بشكل غير واضح، من خلال الهياكل المؤسسية المعقدة و / أو غير الشفافة. يناقش القسم 2.1 الطرق التي يمكن بها إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية لإخفاء العمليات غير المشروعة من المنشآت المالية.

ومع ذلك، من المهم أن ندرك بأن ليس كل من الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية يشكلون خطراً متساوياً للانتهاك ولسوء المعاملة. ويمكن التخفيف من نقاط الضعف الناشئة عن الخصائص الأساسية للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية من خلال عملية التأسيس وتطبيق الضوابط القضائية الأخرى على الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية. وبالتالي، فمن الأهمية للمنشآت المالية المرخصة أن تسعى إلى فهم المخاطر الناتجة من عملاتها بإدراك وجود أو عدم وجود هذه الميزات والضوابط الرقابية حين إنشائها. يناقش القسم 2.2 أدناه جوانب محددة من نظام الرقابة وكيف يمكن أن تؤثر على نقاط الضعف.

2.1.1 مخاطر غسل الأموال/ تمويل الإرهاب للأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية للمؤسسات المالية المرخصة

يقدم الأشخاص الاعتباريون والترتيبات القانونية مزايا عديدة للتنظيمات غير المشروعة. ويمكن إساءة استخدامها لإخفاء هوية الأشخاص الطبيعيين مما يسمح للمجرمين بالسعي لفتح حساب أو تنفيذ معاملة تحت اسم آخر غير اسمهم. ويمكن للقوانين الضعيفة التي تحكم مراقبة الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية أن تسمح للتنظيمات غير المشروعة بإساءة استخدامهم وتمكينهم من إجراء معاملة أو عدد من المعاملات دون أن تفهم المنشآت المالية المرخصة المخاطر الحقيقية حيث أن المقدرة على إخفاء الهوية المتاح في لدى الأشخاص الاعتباريون أو الترتيبات القانونية لها عدد من التداعيات على المنشآت المالية.

2.1.1.1 إخفاء هوية المستفيد الحقيقي

يمكن للأفراد استخدام الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية لإخفاء أو تغطية مشاركتهم في المعاملات المالية. في العديد من الدول، لا يُطلب من الأفراد الذين يمتلكون معاملة ما أو يتحكمون فيها أو يديرونها أو يستفيدون منها حقاً - المعروفين باسم المستفيدين الحقيقيين - الكشف عن هوياتهم للسلطات. وبذلك يمكن للأفراد المجرمين المطلوبين، أو الممولين الإرهابيين المعروفين، أو المرتبطين بالسلطات التي تخضع لعقوبات شديدة تشكيل شركات وهمية في بلدان منخفضة المخاطر والسعي للحصول على خدمات مالية تحت اسم شخص اعتباري أو ترتيب قانوني يديرونه بالخفاء.

وحتى في البلدان التي يُطلب فيها من الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية الإبلاغ عن المستفيدين الحقيقيين، يمكن للتنظيمات غير المشروعة أن تسعى إلى إخفاء مصالح ملكيتها من خلال استخدام هياكل الشركات المعقدة والوسطاء والمرشحين، كما هو موضح أدناه.

2.1.2. إخفاء الغرض من الحساب أو المعاملة

ينخرط الأشخاص الاعتباريون، وخاصة الشركات، في مجموعة متنوعة من المعاملات مع مجموعة واسعة من النظراء. اعتمادًا على حجم وطبيعة العمل، قد يُرجح أن يقوم العميل الاعتراري بإرسال واستقبال تحويلات غير منتظمة أكبر بكثير من تلك التي يقوم بها الفرد - وكثير منهم مع نظرائهم الذين هم أيضًا أشخاص اعتباريون. على سبيل المثال، قد ترسل الشركة التي تصنع للتصدير مدفوعات إلى الموردين في عديد من الدول، وتتلقى مدفوعات من المشتريين في دول مختلفة.

ويمكن أن يؤدي تنوع المعاملات التي يقوم بها الأشخاص الاعتباريون وعدم القدرة على التنبؤ بها إلى زيادة صعوبة تحديد السلوك غير المعتاد أو الذي ليس له غرض اقتصادي واضح. خاصة عندما يكون النظراء أيضًا أشخاصًا اعتباريين أو ترتيبات قانونية غير الشفافة. على سبيل المثال، قد تسعى الشركة إلى تقليل العبء الضريبي من خلال الادعاء بأن بعض التحويلات هي نفقات معفاة من الضرائب، بينما في الواقع تكون مدفوعات لشخص اعتباري له نفس المستفيدين الحقيقيين لنفس الشركة التي قامت بالتحويل..

2.1.3. إخفاء مصادر الأموال أو الثروة

يمكن أيضًا إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين من قبل الأفراد الذين يسعون لإخفاء مصدر تحويل وارد. على سبيل المثال، قد يتلقى شخص بارز ومنكشف سياسيًا تحويلًا يُفترض أنه يمثل عائدات استثمار من شركة تقع في بلدة أخرى. بدون معرفة المستفيد الحقيقي للشركة، من الصعب تحديد ما إذا كان التحويل يمثل في الواقع عائدًا على الاستثمارات، أو ما إذا كان في الواقع رشوة أو مرتبطًا بشكل ما بالفساد.

كما أن إشراك الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية يمكن أن يجعل من الصعب على المنشآت المالية المرخصة تحديد المصدر الحقيقي لثروة العميل. فالشخص الاعتراري الذي يتم تمثيله على أنه عمل مريح، على سبيل المثال، قد يكون في الواقع شركة وهمية تمرر فقط دخلاً من مصادر غير مشروعة.

2.1.4. الأنماط الشائعة لإساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية

استخدام الشركات الوهمية: قد تكون للشركات الوهمية، المعرّفة على أنها شركات ليس لديها عمليات مهمة أو أصول ذات صلة، أغراض تجارية مشروعة. ومع ذلك، فإن افتقار الشركة الوهمية إلى الموظفين ووجودها المادي يجعل من الممكن إساءة استخدامها كوسيلة للمعاملات غير المشروعة. هذه الميزات تجعل أيضًا من الصعب جدًا على جهات إنفاذ القانون في البلدة التي تعمل فيها الشركة التحقق من مالكيها وأنشطتها.

دراسة حالة: شركات وهمية

نفذت مجموعة من الأفراد مخطط احتيال استثماري وودعت الضحايا بعائدات عالية على استثمار أولي بقيمة 35000 دولار أمريكي. كجزء من المخطط، أنشأت المجموعة شبكة معقدة من الحسابات المصرفية والسمسرة والشركات الوهمية في الولايات المتحدة والعديد من البلدان. كما فتحت المجموعة أيضًا حسابات إدارة النقد لدى شركات السمسرة باستخدام شركات وهمية. تم إخبار المستثمرين بإرسال أموالهم الاستثمارية إلى الحسابات المنشأة باستخدام أسماء الشركات الوهمية. بمجرد إيداع الأموال في هذا الحساب، تم تحويل الأموال إلى حسابات ثانوية. ومن هذه الحسابات، تم صرف الأموال بعد ذلك إلى حسابات أجنبية ومحلية مختلفة وتصفياتها من خلال استخدام الشيكات وبطاقات الائتمان وبطاقات الصراف الآلي.

هياكل الملكية والإدارة المعقدة: قد ينشئ الأفراد الذين يسعون لإخفاء اهتمامهم بشركة ما طبقات متعددة من الملكية والإدارة التي تجعل من الصعب تحديد من يملك الشركة ويديرها حقًا. على سبيل المثال، قد تكون الشركة مملوكة لشخص اعتباري ثاني، والذي يكون مملوكًا بدوره من قبل ثلاثة أشخاص اعتباريين، والتي يتم التحكم فيها من خلال ترتيب تمويل الديون. وعندما يطلب من المديرين إبلاغ سلطة التسجيل، يجوز للشركة تسمية الأشخاص الاعتباريين كمديرين، مما يزيد من تعقيد هيكل الرقابة.

دراسة حالة: ملكية معقدة

كانت الشركة ع مملوكة بنسبة 95% للسيد أ و 5% للسيد ب واشترت الشركة ع مولد طاقة من الشركة ك المملوكة للشركة ر في جزر كايمان. كانت الشركة ر مرتبطة ب "مؤسسة بنما"، التي كان السيد أ وزوجته مستفيدين منها. قامت الشركة ع بتأجير المولد إلى الشركة ي، وتلقي المبالغ التي تمت تسويتها من قبل الشركة ل. تم سحب الأموال مقابل الحساب المصرفي للشركة ك، وسددت الشركة ع مدفوعات للشركة ك لتسوية دين. تم إيداع الأموال في حسابات الشركات س و ت و ر.

استخدام المساهمين والمديرين المرشحين: تتضمن ترتيبات المرشح فردًا (المرشح) يتنازل عن أسهمه أو حقوق التصويت لفرد ثان (المرشح) يوافق على التصرف وفقًا لرغبات المرشح. يكون المرشح مُدرج على أنه المساهم أو مدير السجل، ولكن في الواقع ليس لديه سلطة لتوجيه الشركة وليس لديه حق ملكية قانوني على الفوائد من الحصة الملكية، مثل توزيعات الأرباح. قد تكون علاقات المرشح تعاقدية أو قائمة على اتفاقية المصافحة. وغالبًا ما تتضمن مثل هذه الترتيبات القانونية غير الرسمية المرشح والذين هم شركاء أو أفراد الأسرة.

دراسة حالة: المساهمون والمديرون المرشحون غير الرسميين

تعاقبت وكالة حكومية روسية مع الشركة 1 والشركة 2 لتطوير البرمجيات. لم يكن لدى أي من الشركتين الخبرة ذات الصلة؛ وظف كل منهن متعاقدين خارجيين للقيام بهذا العمل. تم توجيه غالبية الأموال التي تلقتها الشركتان إلى شركات وهمية أجنبية، أو استثمارها في العقارات، أو استخدامها لشراء سلع فاخرة. كانت الشركة 2 مملوكة سابقًا للسيد X، الذي نقل الملكية إلى شركاء متواطئين. الشركة العقارية التي تلقت الأموال الاستثمارية كانت مملوكة لابنة السيد س. كما كان السيد X يتحكم في الملاك الاسمي للشركة 1، الذين يتقاضون راتبًا من الشركة. كان السيد X شقيق مدير قسم الأبحاث بالوكالة الحكومية.

استخدام الوسطاء: غالبًا ما يبحث الأفراد الذين يسعون إلى إنشاء هياكل مؤسسية معقدة ومبهمّة عن وسطاء محترفين (محامون ومحاسبون ومزودو خدمات الشركات والائتمان) الذين يتمتعون بالخبرة في الانحاء والتلاعب بالقواعد في الدولة التي يكون فيها الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني. قد ينشئ الوسطاء أشخاصًا اعتباريين أو ترتيبات قانونية جديدة، أو يبيعون الحقوق للأشخاص الاعتباريين الحاليين الذين يبدو أنهم كانوا يعملون لبعض الوقت. وقد يعمل هؤلاء الوسطاء أيضًا كمديرين أو مرشحين أو الأوصياء في للأشخاص والترتيبات القانونية الناتجة.

دراسة حالة: استخدام الوسيط

تم الاشتباه في أن الشركات المسجلة في نيوزيلندا من قبل مقدمي خدمات للشركات والصناديق الاستثمارية ومقرها فانواتو والتي يديرها مواطنون نيوزيلنديون تعمل كشركات وهمية تسهل الجريمة في الدولة. حيث عمل مزودي خدمات للشركات والصناديق الاستثمارية كمساهمين معينين وتم تعيين أعضاء مجلس إدارة يقيمون في دول مثل فانواتو وبنما وسيشيل. ونظراً للمتطلبات القانونية بضرورة وجود مدير مقيم في نيوزيلندا تم تقديم البيانات لتلبية المتطلبات القانونية. وبحلول عام 2010، تم تسجيل ما يقرب من 2000 شركة في نيوزيلندا نيابة عن عملاء في دول أجنبية. تم استخدام عنوانها، في أوكلاند، كمكتب مسجل لمعظم الشركات. تشتهر السلطات في أن 73 شركة على الأقل من هذه الشركات سهلت ارتكاب جرائم في دول أجنبية.

2.2. الميزات والضوابط التي تخفف من مخاطر الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني

على مستوى عالٍ، يمكن تقسيم الميزات والضوابط التي تؤثر على نقاط ضعف الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية إلى أربع فئات:

- إجراءات إنشاء ومتطلبات تأسيس الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني.
- تمييز و تحديد الأفراد الذين يمتلكون ويتحكمون في الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية.
- متطلبات إعداد التقارير وحفظ السجلات المفروضة على الشركات طوال مدة عمرها ؛ و
- سلطة الإشراف والرقابة على تأسيس الشركة

تناقش الأقسام الفرعية التالية بإيجاز التدابير المختلفة التي - إذ تم تنفيذها بشكل فعال - يمكن أن تساعد في التخفيف من نقاط ضعف الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية.

يجب أن تكون المنشآت المالية المرخصة على علم بالمخاطر المرتبطة بجميع أنواع العملاء، بما في ذلك الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية المنشأة خارج دولة الإمارات العربية المتحدة. وغالبًا ما يتضمن التقييم المناسب لهذه المخاطر على تطوير فهم للضوابط المعمول بها لضمان الشفافية.

ويدرك المصرف المركزي الإماراتي أن المنشآت المالية المرخصة لا تتحكم في الأطر القانونية التي تدير عملاتها. ومع ذلك، يوصي المصرف المركزي الإماراتي بأن تتعرف المنشآت المالية المرخصة على نماذج الشركات الأكثر شيوعًا في قاعدة عملاتهم، والضوابط المعمول بها في الدول المسجل فيها عملاؤهم الاعتباريون في الغالب. من أجل فهم مخاطر الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية يجب أن تنظر المنشآت المالية المرخصة أيضًا في البحث عن بعض أو كل المعلومات التالية، لا سيما عند إجراء العناية الواجبة المعززة على الأشخاص الاعتباريين وعملاء الترتيب القانوني الذين يشكلون مخاطر أعلى.

2.2.1. إجراءات ومتطلبات إنشاء الشركات والترتيبات القانونية

غالبًا ما تتضمن إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية فيما يتعلق بغسل الأموال / تمويل الإرهاب/ تمويل انتشار التسليح إنشاء هياكل ملكية معقدة مع العديد من هذه الكيانات - بما في ذلك الكيانات من أنواع مختلفة وفي دول مختلفة؛ استخدام الكيانات "التي يمكن التخلص منها" لمرة واحدة والتي تم التخلي عنها بعد أن أدت الغرض منها؛ أو استخدام شركات " وهمية " الغير نشطة سابقًا. بالإضافة إلى ذلك، ستكون التنظيمات غير المشروعة قادرة على التعامل بسهولة أكبر دون الكشف عن هويتها إذا طلب منها الكشف عن الحد الأدنى فقط من المعلومات أثناء عملية تأسيس وإنشاء، أو الاعتماد على المرشحين، أو إكمال العمليات دون تفاعل وجهًا لوجه. لهذه الأسباب، فإن الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية في الدول التي تسمح عمليات إنشاء والتسجيل السريع والبعيد وغير المكلف قد تكون أكثر جاذبية للتنظيمات غير المشروعة.

2.2.2. تحديد وتمييز هوية المستفيد الحقيقي

نظرًا لأهمية إخفاء الهوية للتنظيمات غير المشروعة التي تسعى إلى إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، فمن المحتمل أن ينجذبوا نحو الدول والشركات التي تتطلب منهم تقديم الحد الأدنى من المعلومات حول الكيانات وأنفسهم مما يجعل الأمر صعبًا على الغير تحديد من يمتلك الكيان ويتحكم فيه. ويمكن للضوابط التالية التي يمكن أن تطبقها الدولة التي تسجل الكيان المعني، إلى حد ما، أن تقلل من نقاط الخطر الناتجة عن عدم وضوح المستفيدين الحقيقيين للشركة.

- تقوم سلطة التسجيل بجمع المعلومات الأساسية عن الشركة (مثل الاسم والعنوان وأسماء المديرين) عند التأسيس وجعلها متاحة للعامة؛
- تجمع جهات التسجيل هويات جميع المستفيدين الحقيقيين، أو جميع المستفيدين الحقيقيين الذين يمتلكون نسبة معينة على الأقل من الشركة، في وقت التأسيس، وتجعل هذه المعلومات متاحة لجهات إنفاذ القانون المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى مراقبي مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.
- o يجب أن تكون متطلبات تحديد الملكية متوافقة مع المعايير الدولية والإماراتية.
- o عندما تطبق سلطة التسجيل حدًا يتجاوز 25% من حصص الملكية في شخص اعتباري، يجب أن تترك المنشآت المالية المرخصة أن العمل غير مطالب بالإبلاغ عن جميع الأفراد المؤهلين كمستفيدين حقيقيين في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- يحظر امتلاك الأشخاص الاعتباريين أو الترتيبات القانونية من قبل أشخاص اعتباريين أو ترتيب قانوني آخر
- يُحظر تعيين المساهمين والمديرين أو يتم تنظيمهم بشكل مناسب. أقتراح حظر تعيين المساهمين بمناصب إدارية أو يتم تنظيم إجراءات على تعيينهم

2.2.3. تحديث البيانات وحفظ السجلات والمستندات

على عكس الأفراد، يمكن للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية تغيير العناصر الأساسية لهوياتهم بسرعة، مما يجعل المعلومات المقدمة أثناء عملية التأسيس والإنشاء غير صالحة. يمكن للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية أيضًا تجزئة المعلومات عن أنفسهم بحيث لا يمتلك أي فرد معلومات كاملة عن الكيان. ونظرًا لأن الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية التي يُساء استخدامها في جرائم غسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل الانتشار قد لا تتخبط في نشاط تجاري مشروع ويمكن أن يسيطر عليها عدد قليل فقط من الأفراد المرتبطين ارتباطًا وثيقًا، فهناك القليل من المبررات التجارية لمثل هذه الكيانات للاحتفاظ بالدفاتر والسجلات الكافية. تستفيد التنظيمات غير المشروعة من هذه الميزات من خلال شراء الشركات القائمة بالفعل "الجاهزة"؛ بيع الشركات لأصحاب جدد؛ تغيير اسم الشركة أو عدم الاحتفاظ بسجلات ملكيتهم. ويمكن، إلى حد ما، التخفيف من نقاط الضعف هذه من خلال الضوابط الفعالة، مثل:

- يلزم من الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية تحديث سجلاتهم لدى سلطة التسجيل على الفور إذا تغيرت معلوماتهم الرئيسية (بما في ذلك ملكية المستفيد الحقيقي)؛
- يلزم من الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية تعيين وكيل مقيم في مقر تأسيسهم للرد على الاستفسارات
- يلزم من الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية تقديم تقارير مالية سنوية لسلطة التسجيل و / أو الخضوع لمراجعة منتظمة وتقديم تقرير المراجعة إلى سلطة التسجيل الخاصة بهم.

2.2.4. النظام الإشرافي والرقابي

- تعتمد فعالية أي نظام للرقابة على الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية على التوافق مع الضوابط ومع العقوبات المتاحة للسلطة الإشرافية وجهات إنفاذ القانون.
- حيث يتم مراقبة الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية من قبل الجهات الرقابية للتأكد من امتثالهم للمتطلبات.

- حيث يحق للجهات الرقابية وجهات إنفاذ القانون أن تفرض عقوبات كبيرة، سواء كانت مدنية أو جنائية، في حين انتهاكات هذه المتطلبات.

3. الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في دولة الإمارات العربية المتحدة

لدى دولة الإمارات العربية المتحدة نظام معقد لسلطات التسجيل المشرفة على تأسيس وتسجيل الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية، تتضمن 39 سلطة التسجيل في جميع أنحاء الدولة، والمناطق التجارية الحرة، والمناطق المالية الحرة. في السابق، كان لكل مسجل عملياته الخاصة، ولكن بعد صدور قرار مجلس الوزراء (10)، الذي يضع معايير أساسية مشتركة لجميع المسجلين، ويتم تنسيق هذه العمليات في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة.

بعض المعلومات عن الأشخاص الاعتباريين الذين يمارسون الأعمال التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة متاحة للعمامة من خلال السجل الاقتصادي الوطني <https://cbls.economy.gov.ae/About.aspx>

بالنسبة للكيانات التي لديها ترخيص تجاري في دولة الإمارات العربية المتحدة، يحتوي السجل الاقتصادي الوطني على رقم ترخيص الكيان والعنوان والأنشطة التجارية واسم المدير. ويتم تشجيع المنشآت المالية المرخصة على الاستعانة بالمسجل عند إجراء العناية الواجبة بشأن الأشخاص الاعتباريين، ولكن يجب ألا تعتمد على المعلومات الواردة في السجل دون التحقق منها بشكل مستقل مع العميل.

3.1. تحديد وتمييز هوية المستفيد الحقيقي

بموجب قرار مجلس الوزراء (10)، يجب على جميع مسجلي الأشخاص الاعتباريين في دولة الإمارات الامتثال للمتطلبات التالية:

- يلتزم المسجل بتوفير المعلومات بشأن الأشخاص الاعتبارية في الدولة واتاحتها للجمهور عن أنواع وخصائص الشركات المسجلة، و عملية إنشاء تلك الشركات، وآلية الحصول على معلومات المتعلقة بتلك الشركات، بما في ذلك المستفيد الحقيقي.
- يلتزم المسجل بالحصول على معلومات أساسية معينة والاحتفاظ بها عن كل شركة يقومون بتسجيلها، بما في ذلك اسمها وعنوانها وقائمة المديرين وشكلها القانوني ونظامها الأساسي حين التأسيس.
- يلتزم المسجل بتحديد المستفيدين الحقيقيين لكل شركة مسجلة وتحديد هوية أي فرد يمتلك أو يتحكم في 25 بالمائة على الأقل من الشركة بالإضافة إلى ذلك، يتعين على جميع الأشخاص الاعتباريين في دولة الإمارات العربية المتحدة:
 - الاحتفاظ بمعلومات دقيقة وحديثة عن المساهمين والمستفيدين الحقيقيين.
 - تحديد المساهمين والمديرين المرشحين و
 - تعيين فرد مقيم في دولة الإمارات العربية المتحدة ليكون مسؤولاً عن تقديم هذه المعلومات إلى المسجل.

كما حدد قرار مجلس الوزراء رقم (58) لسنة 2020 بشأن تنظيم إجراءات الشخص المستفيد هذه المتطلبات. يجب أن يكون جميع الأشخاص الاعتباريين في دولة الإمارات العربية المتحدة مرخصين أو مسجلين، ويجب أن يحددوا المستفيدين الحقيقيين، ويجب أن يحتفظوا بمعلومات دقيقة ومحدثة عنهم في سجل المستفيدين الحقيقيين. يجب عليهم أيضاً إبلاغ هذه المعلومات إلى الجهات المعنية. يتطلب القرار أيضاً أن يقوم المديرين المعينون بتعريف أنفسهم للشخص الاعتباري، ويجب أيضاً تضمين هذه المعلومات في سجل الشخص الاعتباري.

هناك استثناءات محدودة معينة لهذا المطلب. على سبيل المثال، الأشخاص الاعتباريون الذين يتم تداولهم علناً في سوق الأوراق المالية، أو المملوكة لهذه الشركة، لا يتعين عليهم تحديد المستفيدين الحقيقيين أو الإبلاغ عنهم بسبب التدابير والالتزامات الأخرى المرتبطة بالشفافية.

بالإضافة إلى ذلك، إذا لم يستوف أي فرد الحد الأدنى من خلال امتلاك 25% على الأقل من الشخص الاعتباري، فيمكن لهذا الكيان الإبلاغ عن الفرد الذي يتحكم في الكيان (مثل مديره العام) بدلاً من المستفيد الحقيقي.

تهدف هذه المتطلبات معاً إلى ضمان أن الأشخاص الاعتباريين الذين تم تأسيسهم وتسجيلهم بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة يجب أن يحدوا المستفيدين الحقيقيين ويجب أن يكون لديهم دائماً معلومات محدثة عن هؤلاء الأفراد. ولا يمكن للمنشآت المالية المرخصة الاعتماد فقط على بيانات العملاء ويجب أن التحقق من هوية المستفيدين الحقيقيين بشكل مستقل. لكن العميل الاعتباري المقيم في الإمارات العربية المتحدة والذي يدعي أنه ليس على دراية بالمتطلبات، أو يؤكد أنه لم يُطلب منه تحديد المستفيدين الحقيقيين، مؤثر أنه قد لا يمثل للقانون ويجب معاملته على أنه يشكل مخاطر عالية.

3.2. الترتيبات القانونية بموجب قانون دولة الإمارات العربية المتحدة

بموجب قانون دولة الإمارات العربية المتحدة هنالك نوعين من الترتيبات القانونية وهم حسب الآتي:

- يمكن إنشاء الصندوق الاستئماني في البر الرئيسي لدولة الإمارات العربية المتحدة وفي مركز دبي المالي العالمي وفي سوق أبو ظبي العالمي. وفي الصندوق الاستئماني، يضع الموصي هذه الأموال تحت سيطرة الوصي لمصلحة المستفيد أو لغرض محدد. تشكل هذه الأصول أموالاً مستقلة عن ممتلكات الوصي، وتبقى الحقوق في أصول الاستئماني باسم الموصي أو باسم شخص آخر نيابة عن الموصي
- يمكن إنشاء الأوقاف في البر الرئيسي لدولة الإمارات العربية المتحدة. الأوقاف هي شكل من أشكال الترتيبات القانونية التي تم إنشاؤها وفقاً للشريعة الإسلامية. يسمح الوقف للمالك بمنح أصول معينة (غالباً ممتلكات عقارية، ولكن أيضاً أسهم أو أصول أخرى مدرجة للدخل) لصالح أفراد أو أسر أو عمل خيري. يفقد الوقف السيطرة وملكية الأصول، التي يتم تسجيلها على أنها هبة ويديرها مشرف أو وصي. تتم إدارة العديد من الأوقاف بشكل مباشر من قبل الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، بينما يتم الإشراف على البعض الآخر بشكل خاص.

بموجب قرار مجلس الوزراء (10)، المادتين 9 و37، يتعين على الأوصياء في الترتيبات القانونية، أو الأشخاص الذين يشغلون مناصب مماثلة في الترتيبات القانونية الأخرى، الاحتفاظ بمعلومات دقيقة ومحدثة عن المستفيدين الحقيقيين من الصندوق الاستئماني أو أي ترتيب قانوني آخر. بالنسبة للترتيبات القانونية، يتم تعريف المستفيدين الحقيقيين على أنهم الموصي والوصي والمستفيدين أو فئة محددة من المستفيدين، إلى جانب أي فرد آخر يمارس سيطرة فعالة نهائية على الترتيب القانوني. بموجب المادة 9 من قرار مجلس الوزراء (10)، يجب على المنشآت المالية المرخصة تحديد هؤلاء الأفراد على أنهم المستفيدون الحقيقيون من عملائهم في الترتيب القانوني.

في كلتا الحالتين، من المهم للمنشآت المالية أن تدرك أن هذه الترتيبات القانونية تسمح للفرد بالاحتفاظ بشكل قانوني بالأموال التي لا يملكها ولا يحق له الاستفادة منها والتحكم فيها. ويجوز لموصي صندوق الاستئمان أو الوقف أن يفتح حساباً للصناديق الاستئمانية باسمه أو باسمها، بحيث يبدو أن الحساب يخص فرداً وليس ترتيباً قانونياً. على الرغم من أن الأوصياء مطالبون بالإفصاح عن حالتهم، إلا أن المنشآت المالية المرخصة كجزء من العناية الواجبة تجاه العملاء يجب أن تتخذ نهجاً استباقياً لتحديد ما إذا كان العميل وصياً. قد يشمل ذلك سؤال العملاء بشكل مباشر عما إذا كانوا يتعاملون بصفة وصي.

3.3. متطلبات الأنشطة الاقتصادية الواقعية

بموجب قرارات مجلس الوزراء، (31) لعام 2019، و (7) لعام 2020، و (58) لعام 2019، يجب على الشركات المحلية الكائنة داخل الأراضي الإماراتية وتلك المسجلة في المناطق الحرة ومن بعض أشكال الأعمال الأخرى التي تزاول أي من "الأنشطة ذات الصلة" المذكورة أدناه أن تحافظ على وثائق تثبت "تواجداً اقتصادياً" كافياً في الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بالأنشطة التي تعمل بها. وعليه يجب على جميع الشركات التي تمارس أيّاً من الأنشطة التالية اجتياز فحص النشاط الاقتصادي الواقعي:

- الأعمال المصرفية

- أعمال التأمين
- أعمال إدارة الصناديق الاستثمارية
- أعمال التأجير التمويلي
- أعمال المقار الرئيسية
- أعمال الشحن
- أعمال الشركة القابضة
- أعمال الملكية الفكرية

من أجل اجتياز الفحص، يتعين على هذه الشركات تقديم نموذج إخطار سنوي إلى السلطة التنظيمية الخاصة بها توضح أنها تقوم في الواقع بأنشطة أساسية مدرة للدخل داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، وأن هذه الأنشطة يتم توجيهها وإدارتها من الإمارات العربية المتحدة، وأن تحافظ الشركات على عدد مناسب من الموظفين، وأن الشركات لديها موقع فعلي يدار منه العمل. ثم تتم مراجعة التقرير من قبل الهيئة الاتحادية للضرائب، والتي تحدد ما إذا كانت معايير الجوهر الاقتصادي قد استوفيت. لا يتوفر تقرير الأنشطة الاقتصادية الواقعية حالياً للمنشآت المالية بشكل مباشر، ولكن قد تطلب المنشآت المالية المرخصة نسخة من التقرير من عملائها أو العملاء المحتملين.

يمكن أن يساعد اختبار النشاط الاقتصادي الواقعي في تقليل احتمالية أن تكون الشركات الإماراتية في هذه القطاعات شركات وهمية. ويُطلب من المنشآت التي تدخل في نطاق تطبيق الأنظمة بتقديم التقرير نهاية فترة 12 شهراً التي تم فيها ممارسة النشاط. بالإضافة إلى ذلك، قد لا تتم مراجعة التقارير على الفور. لذلك يجب ألا تعتمد المنشآت المالية المرخصة على تأكيد العميل بأنه قد اجتاز اختبار النشاط الاقتصادي الواقعي ويجب عليها إجراء العناية الواجبة للعملاء، كما هو موضح في القسم 4.3 أدناه. وقد يتطلب ذلك التقرير الخاص بالعميل من العميل نفسه.

4. التخفيف من المخاطر

الأشخاص الاعتباريون والترتيبات القانونية جزء مهم من قاعدة عملاء المنشآت المالية المرخصة والنشاط الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك، فإن الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية يخلقون مخاطر حقيقية ومتنوعة للمنشآت المالية. وليس من المتوقع أن تحظر المنشآت المالية المرخصة العمل مع الأشخاص الاعتباريين وعملاء الترتيبات القانوني. وبدلاً من ذلك، يجب عليهم فهم المخاطر وإدارتها والتخفيف من حدتها من خلال التطبيق المناسب للتدابير الوقائية المطلوبة بموجب قرار مجلس الوزراء (10) والإرشادات الصادرة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والوثائق الإرشادية.

ويصف هذا القسم التزامات المنشآت المالية المرخصة بموجب قانون دولة الإمارات العربية المتحدة مع إشارة محددة إلى الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، علماً بأن هذا الدليل لا يشمل جميع المتطلبات الإلزامية على المنشآت المالية المرخصة. ويجب على المنشآت المالية المرخصة الرجوع إلى القوانين واللوائح بما في ذلك قرار مجلس الوزراء (10) وإرشادات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ويجب دمج الضوابط التي تتم مناقشتها أدناه في برنامج الامتثال في المنشآت المالية المرخصة لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ودعمها بالحوكمة والتدريب المناسب.



4.1. متطلبات الأشخاص الاعتباريين وعملاء الترتيب القانوني بموجب قرار مجلس الوزراء (10)

بموجب المادة 8 (ب) من قرار مجلس الوزراء (10)، عند إجراء العناية الواجبة بشأن الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، يجب على المنشآت المالية المرخصة جمع المعلومات التالية والتحقق منها بناءً على وثائق من مصدر موثوق ومستقل:

• الاسم [قد لا ينطبق هذا على الترتيبات القانونية]، والشكل القانوني وعقد التأسيس.

• عنوان المكتب الرئيسي أو مقر العمل الرئيسي. بالإضافة إلى ذلك، وإذا كان شخص الاعتباري أو الترتيب القانوني أجنبياً، فيجب ذكر أسم وعنوان ممثله القانوني في الدولة؛

• النظام الأساسي أو أي وثائق أخرى مماثلة، تعتمد السلطة المختصة في الدولة.

• أسماء الأشخاص ذي الصلة الذين يشغلون مناصب بالإدارة العليا لدى الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني.

الأشخاص الاعتباريون والترتيبات القانونية، بحكم التعريف، لا يمكنهم اتخاذ إجراءات بمفردهم ويجب أن يمثلهم شخص طبيعي. لذلك، يجب على المنشآت المالية المرخصة التحقق من أن الفرد الذي يتصرف نيابة عن العميل مصرح للقيام بذلك وإجراء العناية الواجبة تجاه هذا الشخص كما هو مطلوب بموجب المادة 8 (أ) من قرار مجلس الوزراء (10).

وبالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، بموجب المادة 9 من قرار مجلس الوزراء (10)، يجب على المنشآت المالية المرخصة اتخاذ تدابير معقولة لتحديد هوية المستفيد الحقيقي لجميع الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية والتحقق منها..

• وبالنسبة للعملاء من الأشخاص الاعتبارية، يجب أن تحصل المنشآت المالية المرخصة على هوية الشخص الطبيعي سواء كان يعمل منفرداً أو مع شخص آخر له حصة ملكية مسيطرة بنسبة 25% أو أكثر، وإذا لم يكن من الممكن تحديد أي فرد، فيجب على المنشآت المالية المرخصة تحديد الفرد (الأفراد) الذي يشغل منصب (وظائف) مسؤول الإدارة العليا.

• وبالنسبة للترتيبات القانونية، يجب على المنشآت المالية المرخصة تحديد هوية الموصي والوصي (أو أي شخص يشغل مناصب مماثلة) والمستفيدين أو أصناف المستفيدين وأي شخص طبيعي آخر يمارس سيطرة فعلية نهائية على الترتيبات القانونية. ويجب أن تحصل المنشآت المالية المرخصة أيضاً على معلومات كافية بشأن المستفيد الحقيقي بحيث يمكن تحديد هويته وقت الدفع أو عندما ينوي ممارسة حقوقه المكتسبة قانوناً. (قد يحدث هذا، على سبيل المثال، عندما يمتلك المستفيد أغلبية من الصندوق الاستئماني وعليه يتولى السيطرة الكاملة وملكية الصناديق الاستئمانية.)

ووفقاً لما تنص عليه المادة 10 من قرار مجلس الوزراء (10)، تعفى المنشآت المالية المرخصة من تحديد هوية المساهم أو الشريك أو المستفيد الحقيقي والتحقق منها فقط في حالتين محددتين، وكلاهما ينطبقان على الأشخاص الاعتباريين فقط:

(أ) شركة مدرجة في سوق أوراق مالية منظمة وخاضعة لمتطلبات الإفصاح التي تضمن الشفافية الكافية فيما يتعلق بالمستفيد الحقيقي (ب) شركة تابعة يمتلك أغلبية حصصها أو أسهمها شركة قابضة.

في كلتا الحالتين، لا يزال يتعين على المنشآت المالية المرخصة تحديد المستفيد الحقيقي باستخدام مصادر عامة موثوقة. ويجب أن تتحقق المنشآت المالية المرخصة أيضاً من أن العميل مؤهل بالفعل للإعفاء. وتظل المنشآت المالية المرخصة مسؤولة عن استخدام نهج قائم على المخاطر وضمان فهم عملائهم. ويجب ألا تسعى المنشآت المالية المرخصة إلى الاستفادة من هذا الإعفاء إذا لم تتمكن من تحديد المستفيد الحقيقي باستخدام مصادر عامة موثوقة. ومن غير المحتمل أن تجد المنشآت المالية المرخصة معلومات عامة موثوقة عن المستفيدين الحقيقيين من الشركات القابضة الخاصة.

وفي جميع الحالات، فإن المنشآت المالية المرخصة مطلوبة أيضاً بموجب المادة 8.4 من قرار مجلس الوزراء (10) بأن تفهم طبيعة عمل العميل وهيكل الملكية والسيطرة على العميل.

4.2. النهج القائم على المخاطر وتقييم مخاطر العملاء والمخاطر المؤسسية

يجب على المنشآت المالية المرخصة تطبيق نهج قائم على المخاطر للتدابير الوقائية التي تضعها لجميع العملاء، بما في ذلك الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية، وتخصيص الموارد المطلوبة وذلك لفهم وتخفيف المخاطر للعملاء وقنوات الأعمال والفروع والمنتجات والخدمات بما يتماشى مع يأتي من مخاطر من قبل العملاء وخطوط الأعمال والفروع والمنتجات والخدمات، وذلك وفقاً للمادة 4 من قرار مجلس الوزراء (10)

ويتكون النهج القائم على المخاطر من ثلاث مكونات رئيسية:

1. إجراء تقييم مخاطر المؤسسة، كما هو مطلوب في المادة 4.1 من قرار مجلس الوزراء

يجب أن يتضمن تقييم مخاطر المؤسسة الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في قاعدة عملاء المنشآت المالية المرخصة يجب أن يتضمن تقييم مخاطر المنشآت المالية المرخصة عدد الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية الموجودين في قاعدة عملائها. ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في عين الاعتبار الأشكال الأكثر شيوعاً للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية في قاعدة عملاء المنشآت المالية المرخصة ويجب أن يتم تقييم مخاطر كل نموذج. ويجب أن يأخذ هذا التقييم بعين الاعتبار مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب وأن يشملها بعناية الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية التي يطرحها الأشخاص الاعتبارية على المنشآت المالية المرخصة التي تمت مناقشتها أعلاه (القسم 2.1)، وعلى الرغم من أن المنشآت المالية المرخصة قد يكون لديها شخص اعتباري وعملاء ترتب من خارج دولة الإمارات العربية المتحدة الذين يجب أيضاً تقييم مخاطرهم. ويجب أن تنعكس هذه التقييمات بدورها في تصنيف المخاطر الكامنة في المنشآت المالية المرخصة.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتضمن تقييم مخاطر المنشآت المالية المرخصة فعالية الضوابط التي يمتلكها المنشآت المالية المرخصة للتخفيف من المخاطر التي يشكلها الشخص الاعتباري والترتيب ل قانوني، بما في ذلك التدابير الوقائية والتي يتم مناقشتها أدناه.

2. تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بعملاء محددین

- يجب على المنشآت المالية المرخصة تقييم مخاطر كل عميل لتحديد من يتطلب العناية الواجبة المعززة. وبالنسبة للشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني يجب أن يتضمن تقييم مخاطر العميل للكيان القانوني نفسه بالإضافة إلى للأفراد ذات الصلة به بشكل بارز على سبيل المثال، يجب أن يأخذ تقييم الشخص الاعتباري أو مخاطر الترتيب القانوني في الاعتبار ليس فقط جنسية الكيان، ولكن أيضاً مخاطر إقامة وجنسية المستفيدين الحقيقيين والمدير الأول والمديرين.
- تشمل اعتبارات تقييم المخاطر الأخرى الخاصة بالشخص الاعتباري وعملاء الترتيب ما يلي:
- الهيكل القانوني للعميل والضوابط المعمول بها لضمان الشفافية
- مكانة المستفيدين الحقيقيين والإدارة العليا. على سبيل المثال، إذا كان المستفيد الحقيقي أو الإدارة العليا للعميل يعد من الأشخاص المنكشفين سياسياً، كما هو محدد في المادة 15 من قرار مجلس الوزراء (10)، قد يحتاج العميل أيضاً إلى أن يعامل على أنه شخص منكشف سياسي، اعتماداً على مدى ملكية وسيطرة الشخص الأشخاص المنكشف سياسياً وعلاقته بالمالكيين أو المديرين المستفيدين الآخرين.

3. تطبيق العناية الواجبة المعززة والتدابير الوقائية الأخرى للعملاء الذين تحدد المنشآت المالية المرخصة أنها ذات مخاطر أعلى، كما هو مطلوب بموجب المادة 4.2 (ب) من قرار مجلس الوزراء (10)، أو لأنواع محددة من العملاء، بغض النظر عن تصنيفهم للمخاطر، كما هو مطلوب بقرار من مجلس الوزراء (10).

العديد من تدابير العناية الواجبة المعززة للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية هي نفسها تلك المطبقة على العملاء. تتم مناقشة إجراءات تدابير العناية الواجبة الخاصة المعززة بالشخص الاعتباري وعملاء الترتيب في القسم 4.3 أدناه.

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (10)، أنواع العملاء الاعتبارية التي تتطلب تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة أو الخاصة هي:

• الأشخاص الاعتبارية المقيمة في الدول عالية المخاطر (المادة 22).

• المنشآت المالية عند الدخول في علاقة مراسلة مصرفية (المادة 25).

• العملاء من الأشخاص الاعتباريين المملوكين أو المسيطر عليهم بالكامل من قبل الأشخاص المنكشفين سياسياً أو أفراد عائلاتهم المباشرين أو شركائهم المقربين (المادة 15). إذا كان أحد الأشخاص المنكشفين سياسياً أو أحد أفراد العائلة ذات الصلة أو الشريك مالكا جزئياً للعميل، فقد يتخذ المنشآت المالية المرخصة نهجاً قائماً على المخاطر لتطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة على العميل.

• الجمعيات الغير الهادفة للربح (المادة 33).

4.3. العناية الواجبة تجاه العملاء وتعزيز العناية الواجبة

العناية الواجبة تجاه العملاء، وعند الضرورة، العناية الواجبة المعززة هي الإجراءات الوقائية الأساسية التي تساعد المنشآت المالية المرخصة على إدارة مخاطر الأشخاص الاعتباريين وعملاء الترتيب القانوني. لهذا السبب، يُحظر على المنشآت المالية المرخصة الاحتفاظ بحسابات مجهولة الهوية، وإدخال أي حساب أو عميل بأسماء مستعارة ويجب على المنشآت المالية المرخصة تنفيذ العناية الواجبة تجاه كل عميل.

الهدف من عملية العناية الواجبة / أو العناية المعززة بالعملاء هو التأكد من أن المنشآت المالية المرخصة تفهم من هو عميلها والغرض الذي من أجله سيستخدم هذه الخدمات. لذلك، يجب على المنشآت المالية المرخصة تحديد العملاء الذين هم أشخاص اعتباريون وترتيبات قانونية. عندما يكون العميل شخصاً اعتبارياً أو ترتيباً قانونياً، تكون عملية فهم العميل ("معرفة العميل") أكثر تعقيداً وتتطلب خطوات إضافية.

في حالة عدم تمكن المنشآت المالية المرخصة من فهم ما إذا العميل شخصاً اعتبارياً أو ترتيباً قانونياً - بما في ذلك الشك في تحديد هوية الأفراد الذين يمتلكون ويتحكمون حقاً في الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني بشكل صحيح - فيجب أن لا يُقبل كعميل. وإذا كانت هناك علاقة عمل قائمة، فينبغي على المنشآت المالية المرخصة إنهاء المعاملة. والنظر في تقديم تقارير المعاملات المشبوهة، كما هو موضح أدناه.

4.4

4.3.1. العناصر الأساسية للعناية الواجبة تجاه العملاء

نذكر المنشآت المالية أن العناية الواجبة / والعناية الواجبة المعززة تنطبق على العملاء الذين هم من فئة الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية. ويجب على المنشآت المالية اتباع المبادئ التوجيهية بشأن مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة للمنشآت المالية باستخدام نهج قائم على المخاطر على أن تشمل على سبيل المثال لا الحصر التالي:

• تحديد العميل والتحقق مما إذا كانت الهوية موثوقة من خلال استخدام مصادر مستقلة (تمت مناقشتها في هذا القسم)؛

• تحديد المستفيد الحقيقي للعميل (تمت مناقشته في القسم 4.3.2 أدناه)؛

• تقييم وفهم مخاطر العملاء (تمت مناقشتها في القسم 4.2 أعلاه)؛

• الحصول على معلومات حول الغرض والطبيعة المقصودة من الحساب (تمت مناقشته في القسم 4.3.3 أدناه)؛ و

• التأكد من إجراء العناية الواجبة المستمرة وأن العلاقة التجارية والمعاملات يتم فحصها في سياق العلاقة (تمت مناقشتها في القسم 4.3.4 أدناه).

ويجب أن تحتفظ المنشآت المالية المرخصة بسجلات لمعلومات العملاء التي تم الحصول عليها من خلال العناية الواجبة لتمكين المنشآت المالية المرخصة من إثبات امتثالها لمصرف الإمارات المركزي والامتثال بطلبات الحصول على المعلومات من السلطات المختصة.

كما نوقش أعلاه في القسم 4.1، يجب على المنشآت المالية المرخصة تحديد العملاء الاعتباريين من خلال جمع المعلومات التالية والتحقق منها باستخدام مصادر مستقلة وموثوقة:

- الاسم [قد لا ينطبق هذا على الترتيبات القانونية] ، والشكل القانوني وعقد التأسيس.
- عنوان المكتب الرئيسي أو مقر العمل الرئيسي. بالإضافة إلى ذلك، إذا كان الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني أجنبياً، فيجب ذكر أسم وعنوان ممثله القانوني في الدولة؛
- النظام الأساسي أو أي وثائق مماثلة أخرى، تعتمد على الجهة المعنية في الدولة.

• أسماء الأشخاص ذي الصلة الذين يشغلون مناصب بالإدارة العليا لدى الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني

ويجب أن يكون التحقق من المعلومات التي تم جمعها لتحديد هوية العميل قائماً على مدى المخاطر. وفي الحالات القياسية، يجب أن يعتمد التحقق على المستندات الصادرة عن الحكومة أو المستندات المعتمدة، مثل التراخيص التجارية والنسخ الموثقة من عقد تأسيس الشخص الاعتباري. وعندما تكون المخاطر أقل، قد تفكر المنشآت المالية المرخصة في استخدام مصادر غير وثائقية، مثل السجلات العامة، بما في ذلك السجلات التي يحتفظ بها مسجلو الشركات في الإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك، فإن المسجل ليست بديلاً عن جمع المستندات المطلوبة على وجه التحديد بموجب قرار مجلس الوزراء (10)، حتى لو كان العميل مطالباً بتقديم نفس المستندات إلى المسجل.

4.3.2 تحديد المستفيدين الحقيقيين وهيكل الملكية والرقابة

4.3.2.1 متطلبات دولة الإمارات العربية المتحدة

كما تمت مناقشته في القسم 4.1 أعلاه، تطلب دولة الإمارات العربية المتحدة من جميع المنشآت المالية تحديد المستفيدين الحقيقيين للعميل الاعتباري من خلال الحصول على هوية جميع الأفراد الذين لديهم، بشكل فردي أو جماعي، حصة ملكية مسيطرة في الشخص الاعتباري بنسبة 25% أو أكثر والتحقق منها. وبالنسبة للعملاء من الأشخاص الاعتبارية، يجب أن تحصل المنشآت المالية المرخصة على هوية الشخص الطبيعي سواء كان يعمل منفرداً أو مع شخص آخر له حصة ملكية مسيطرة بنسبة 25% أو أكثر. وإذا لم يكن من الممكن تحديد أي فرد، فيجب على المنشآت المالية المرخصة تحديد الفرد (الأفراد) الذي يشغل منصب (وظائف) مسؤول الإدارة العليا.

لا يحدد قرار مجلس الوزراء رقم (10) "منصب الإدارة العليا"، ويجب على المنشآت المالية المرخصة إصدار حكم، بناءً على الحقائق والظروف المحددة، فيما يتعلق بالفرد الذي يستوفي هذا الوصف. ويجب أن يكون مسؤول الإدارة العليا فرداً واحداً يتحمل مسؤولية كبيرة للتحكم في الشخص الاعتباري أو إدارته أو توجيهه. وقد يشمل ذلك الرئيس التنفيذي للكيان، أو المدير المالي، أو مدير العمليات، أو المدير العام، أو الشريك العام، أو الرئيس.

ويجب أن تراعي المنشآت المالية المرخصة فيما إذا كانت خلفية الفرد وخبرته تجعل من المعقول أنه سيتولى بالفعل منصب المسؤولية لدى شخص اعتباري بحجم العميل. وعندما يحدد العميل شخصاً عديم الخبرة نسبياً كمدير أول، فقد يكون ذلك علامة على أن الفرد لا يتحكم في الواقع في العميل وبدلاً من ذلك يتلقى أوامر من شخص آخر يرغب في إخفاء هويته.

وبالنسبة لعملاء الترتيب القانوني، يجب على المنشآت المالية المرخصة التحقق من هوية الموصي والوصي (أو أي شخص يشغل مناصب مماثلة في الترتيبات القانونية) والمستفيدين أو فئة المستفيدين وأي أفراد آخرين يتحكمون في الترتيب القانوني.

ويجب أن يكون المستفيد الحقيقي للشخص الاعتباري أو الترتيب فرداً. ولا يمكن أن يكون الشخص الاعتباري أو الترتيب الآخر هو المستفيد الحقيقي للعميل، بغض النظر عن النسبة المئوية التي يمتلكها. ويجب أن تستمر المنشآت المالية المرخصة في تتبع الملكية على طول سلسلة الملكية حتى تكتشف جميع الأفراد الذين يمتلكون أو يتحكمون في 25٪ على الأقل من عميل المنشآت المالية المرخصة.

وعندما تحدد المنشآت المالية المرخصة المستفيدين الحقيقيين بموجب قرار مجلس الوزراء (10)، يجب عليها إجراء العناية الواجبة تجاه كل مستفيد حقيقي فردي، وفقاً لمتطلبات المادة 8.1 (أ) من قرار مجلس الوزراء (10). عندما يكون العميل شخصاً قانونياً في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويجوز للمنشآت المالية المرخصة أن تطلب من العميل تقديم تقرير المستفيد الحقيقي الذي قدمته إلى سجل الشركة وفقاً لقرار مجلس الوزراء (58). ومع ذلك، لا ينبغي أن يكون هذا بديلاً عن التحديد المستقل للمالكين المستفيدين بواسطة المنشآت المالية المرخصة.

ويُطلب من المنشآت المالية المرخصة أيضاً فهم ملكية العميل وهيكلك التحكم. وهذا يعني أن المنشآت المالية المرخصة يجب أن تكون على علم بمن يمتلك العميل، الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني، حتى لو لم يتم التحقق من هوية الأفراد الذين يمتلكون كل شركة في سلسلة ملكية العميل. ويجب أن تتأكد المنشآت المالية المرخصة من لديه القدرة على توجيه إجراءات عملاتها والتحكم فيها (الشخص الاعتباري والترتيب القانوني).

4.3.2.2 تطبيق نهج قائم على المخاطر

من المهم ملاحظة أن المتطلبات القانونية المذكورة أعلاه (القسم 4.3.2.1) هي التزامات أساسية وليست تعريفات للمستفيد الحقيقي. المستفيد الحقيقي، كما هو معرف به في قرار مجلس الوزراء (10) لعام 2019، هو أي فرد يمتلك أو يتحكم في كل أو جزء من الشخص الاعتباري. وهذا يعني أن الشخص الاعتباري يمكن أن يكون له العديد من المستفيدين الحقيقيين، وليس كلهم مطالبين بتحديد هويتهم بموجب القانون. ويجب أن تحدد المنشآت المالية المرخصة دائماً وتتحقق من هوية جميع الأفراد الذين يمتلكون أو يتحكمون بنسبة 25٪ على الأقل من الشخص الاعتباري، ولكن يجب عليهم أيضاً اتخاذ قرار قائم على المخاطر فيما يتعلق بتحديد هوية المستفيدين الحقيقيين الإضافيين والتحقق منها. وبالنسبة لعملاء الأشخاص الاعتباريين الذين يطلبون تدابير العناية الواجبة المعززة، سواء كان ذلك من متطلبات القانون أو لأنهم يمثلون مخاطر أعلى، يجب على المنشآت المالية المرخصة دائماً التفكير في خفض متطلبات التحقق من الملكية إلى أقل من 25٪.

ويجب أن تدرك المنشآت المالية المرخصة أنه حتى أصحاب الأقلية من العملاء الاعتباريين يمكنهم ممارسة السيطرة على الشخص الاعتباري من خلال ترتيبات المعلومات والعلاقات الأسرية وترتيبات الحوكمة المحددة (مثل الأسهم الممتازة)، من بين طرق أخرى. العملاء الذين يشمل مالكوهم من الأقليات أفراداً خاضعين لعقوبات الأمم المتحدة أو الإمارات العربية المتحدة قد يتسببون أيضاً في مخاطر جسيمة للمنشآت المالية المرخصة، حتى لو كان الفرد يمتلك حصة صغيرة فقط من العميل (انظر القسم 4.5 أدناه). وبالتالي، لا سيما في سيناريوهات المخاطر العالية، يجب على المنشآت المالية المرخصة النظر في إكمال مخطط الملكية والتحكم الذي يتضمن على الأقل أسماء جميع المستفيدين الحقيقيين لكل شخص اعتباري أو ترتيب قانوني، أو جميع الأفراد الذين يمتلكون 5٪ على الأقل من العميل. ويختلف جمع أسماء المستفيدين الحقيقيين عن تحديدهم والتحقق من هويتهم ولا يتطلب من المنشآت المالية المرخصة جمع معلومات التعريف. ولا يزال يتعين على المنشآت المالية المرخصة التعرف والتحقق من هوية جميع الأفراد الذين يمتلكون ما لا يقل عن 25٪ من عملاء الأشخاص الاعتباريين.

وإلى جانب خفض متطلبات التحقق من الملكية لأقل من 25٪، يمكن أن تتضمن تدابير العناية الواجبة المعززة المتعلقة بتحديد الملكية والتحكم مطالبة المستفيدين الحقيقيين للعملاء بالتحقق من ملكيتهم من خلال تقديم شهادات أو عقود الأسهم.

مثال 1: الشركة "أ" شركة مقرها الإمارات العربية المتحدة تستأجر مساحات مكتبية. تقدمت الشركة "أ" بطلب لفتح حساب لدى بنك ليون، وهو وكيل مالي خارجي خاضع لإشراف مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. يتحقق بنك ليون من أن الشركة "أ" مملوكة بنسبة 50٪ للسيد "و" و 40٪ لمولدة للسيدة "ي". يعلم بنك ليون أن الشركة "أ" لديها مالكون إضافيون، لكنهم يعلمون أنهم يمتلكون أقل من 10٪ من الشركة "أ". نظراً لأن الشركة "أ" هي شركة محلية منخفضة المخاطر، فإن بنك ليون ليس مطلوباً لتحديد المالكين الإضافيين للشركة "أ".

مثال 2: الشركة "ب" هي شركة مقرها جزر كايمان وليس لديها عمليات تجارية وعنوان بريد إلكتروني في مقر شركة جزر كايمان. تتقدم الشركة "ب" بطلب لفتح حساب لدى بنك ليون، وهو وكيل أعمال مالي خاضع لإشراف مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. يتحقق بنك ليون من أن الشركة "ب" مملوكة بنسبة 50% للسيد "و"، وهو مواطن روسي و40% مملوكة للسيدة "ي"، وهي مواطنة من مالطا.

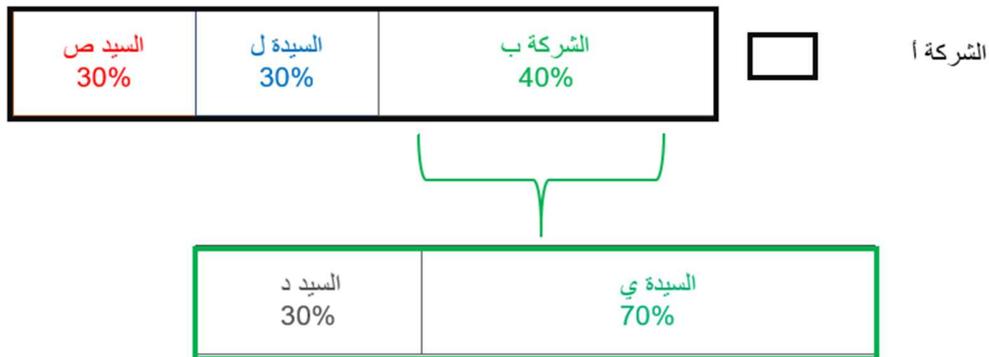
من المحتمل أن تكون الشركة "ب" شركة وهمية، وينتمي المستفيدون الحقيقيون إلى دول عالية المخاطر. لذلك، قرر بنك ليون اتخاذ خطوة تحديد هوية الأفراد الذين يمتلكون نسبة 10% المتبقية من الشركة والتحقق منها قبل قبول الشركة "ب" كعميل. تكتشف أن نسبة 10% المتبقية من الأسهم مملوكة لوالد السيد "و"، وهو رجل أعمال روسي معروف. نظرًا لأن السيد "و" يبلغ من العمر 22 عامًا فقط وخريج جامعي حديثًا، يشتبه بنك ليون في أن السيد "و" هو مرشح وأن والده قد يكون المستفيد الحقيقي للشركة "ب".

4.3.2.3 الأشخاص الاعتبارية- وأمثلة لهيكل ملكيتها

في العديد من الحالات، سيكون تحديد المستفيدين الحقيقيين للعميل الاعتباري عملية مباشرة. وقد يكون العميل مملوكًا بشكل مباشر لشخص أو شخصين:



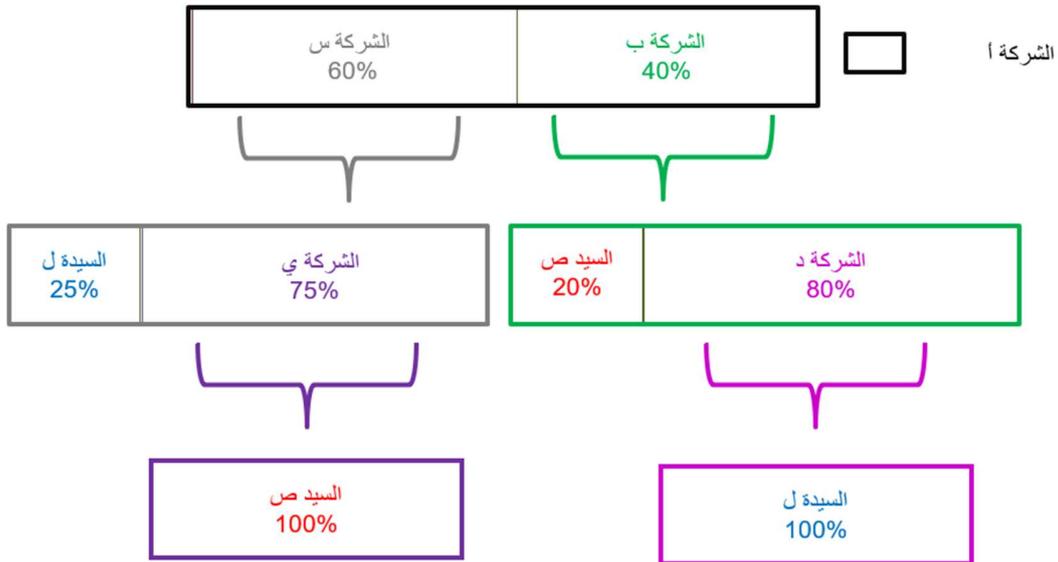
في مثل هذه الحالات، تكون إحدى المنشآت المالية المرخصة ملزمة بالتعرف والتحقق من هوية كلا الشخصين، السيد ص والسيدة ل. وقد يكون للأشخاص الاعتباريين هياكل ملكية أكثر تعقيدًا، ومع ذلك، يشارك فيها أشخاص اعتباريون آخرون في سلسلة الملكية. في مثل هذه الحالات، يجب أن تستمر المنشآت المالية المرخصة في التسلسل حتى يتم تحديد الفرد: في هذه الحالة، يكون مالكو الشركة أ على النحو التالي:



المالك	نسبة الحصة	نوع الملكية
السيد "ص"	30%	مباشر
السيدة "ل"	30%	مباشر
السيدة "ي"	28%	غير مباشر - تمتلك السيدة "ي" 70% من الشركة "ب"، والتي بدورها تمتلك 40% من الشركة "أ"
السيد "د"	12%	غير مباشر - يمتلك السيد "د" 30% من الشركة "ب"، والتي بدورها تمتلك 40% من الشركة "أ"

يجب تحديد السيد ص، والسيدة ل، والسيدة ي جميعاً بموجب قانون دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يمتلكون 25% على الأقل من الشركة. أ يمتلك السيد 12%، لذلك لا يلزم تحديد هويته. لكن يتعين على المنشآت المالية المرخصة اتخاذ قرار قائم على المخاطر بشأن تحديد هويته.

قد يسعى الجهات غير القانونية إلى استخدام هياكل ملكية معقدة لإخفاء حقيقة أنهم يمتلكون 25% أو أكثر من العميل. هذا هو السبب في أنه من المهم للمنشآت المالية المرخصة أن تستخدم نهجاً قائماً على المخاطر وأن تكون واثقة من أنها، في نهاية العملية، تفهم تمامً من يتحكم في عملائها.



في هذه الحالة، على الرغم من أنه يبدو في البداية أن السيدة ل والسيد ص يمتلكان أقل من 25% من الشركة أ، إلا أنهما يمتلكان في الواقع 100% من الشركة. ويمكن حساب مصالح الملكية الخاصة بهم على النحو التالي:

السيد ص:

- 20 % من الشركة ب التي تمتلك 40% من الشركة أ: 20% من 40% هي 8%
- 100 % من الشركة د التي تمتلك 75% من الشركة س التي تمتلك 60% من الشركة أ: 100% من 75% من 60% تساوي 45%.
- يمتلك السيد ص 53 % من الشركة أ

السيدة ل:

- 25 % من الشركة س التي تمتلك 60% من الشركة أ: 25% من 60% هي 15%.
- 100 % من الشركة د التي تمتلك 80% من الشركة ب التي تمتلك 40% من الشركة أ: 100% من 80% من 40% هي 32%.
- تمتلك السيدة ل 47% من شركة أ.

يجب تحديد السيد ص والسيدة ل بموجب قانون دولة الإمارات العربية المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تدرك المنشآت المالية المرخصة أن السيد ص والسيدة ل من الأطراف المرتبطة على الأرجح ويجب أن تتساءل عما إذا كان هناك غرض اقتصادي مشروع لهيكل ملكية الشركة أ.

4.3.2.4 الترتيبات القانونية -

قد لا تقدم الترتيبات القانونية هياكل الملكية متعددة الطبقات التي تظهر في الأشخاص الاعتباريين. وهذا لا يعني، مع ذلك، أن تحديد المستفيدين الحقيقيين للترتيبات القانونية يكون دائماً واضحاً. وعلى وجه الخصوص، يمكن للأشكال المختلفة جداً للترتيبات القانونية التي قد يتم تشكيلها في دول مختلفة أن تجعل من الصعب تحديد الأفراد الذين يشغلون أدوراً مماثلة لأدوار الموصيين والوصي والمستفيد. ويجب على المنشآت المالية المرخصة دائماً تحديد أسماء الأفراد التالية:

• الكيانات القانونية أو الأفراد الذين لديهم سلطة السيطرة على ممتلكات الترتيبات القانونية. وتشبه هذه الكيانات القانونية أو الأفراد الأوصياء القانوني. إذا كان كيان قانوني (مثل مؤسسة مالية) يعمل كوصي، فيجب على المنشآت المالية المرخصة تحديد المستفيدين الحقيقيين لذلك الكيان القانوني.

• الكيانات القانونية أو الأفراد الذين يحافظ الأوصياء فيها على ممتلكات الترتيب القانوني لمصلحتهم الحالية أو المستقبلية. تشبه هذه الكيانات القانونية أو الأفراد المستفيدين.

o يمكن تعريف المستفيدين على أنهم فئة يمكن أن تتغير بمرور الوقت (على سبيل المثال، "جميع أحفاد الموصيين القصر").

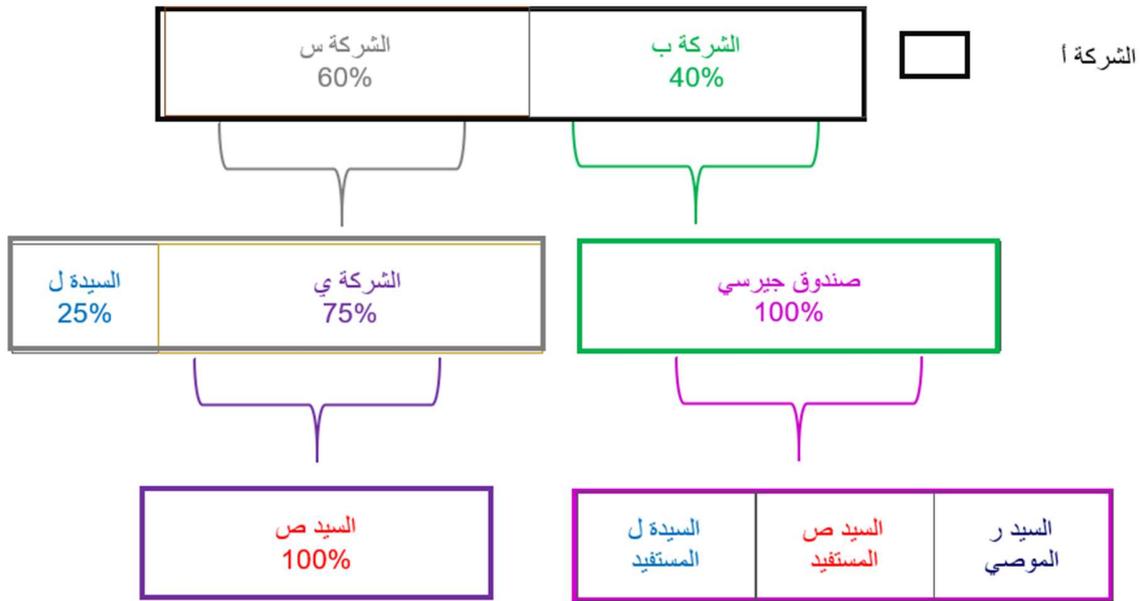
o يجب أن تحدد المنشآت المالية المرخصة المستفيدين الحقيقيين وجميع المستفيدين الموجودين حالياً في وقت إعداد العميل لبدأ التعاقد. أثناء التحديث الدوري للعناية الواجبة تجاه العميل، يجب عليهم التأكد مما إذا كان هناك أفراد إضافيون محددون قد انضموا إلى فئة المستفيدين أو تركوها (مثل ولادة طفل جديد أو بلوغ المستفيد السن القانوني)

o إذا كان الكيان القانوني هو المستفيد المحدد، فيجب على المنشآت المالية المرخصة تحديد المستفيدين الحقيقيين لهذا الكيان القانوني.

• الكيانات القانونية أو الأفراد الذين منحوا السيطرة على ممتلكات الترتيب القانوني إلى الأوصياء في (أو الأفراد الذين يشغلون منصباً مشابهاً). هذا الفرد أو الكيان القانوني مشابه الموصي. قد يحتفظ الموصي أو لا يحتفظ بالملكية القانونية الأساسية لممتلكات الترتيب القانوني. إذا كان الكيان القانوني يعمل كمستقر، فيجب على المنشآت المالية المرخصة تحديد المستفيدين الحقيقيين لهذا الكيان القانوني.

بالإضافة إلى ذلك، عندما يكون الأوصياء في مؤسسات مالية أو محامون أو أي متخصص آخر لديه قواعد للحفاظ على سرية معلومات العملاء، فقد يكون من الصعب الحصول على المعلومات التي تحتاجها المنشآت المالية المرخصة. ويجب أن تدرك المنشآت المالية المرخصة أنه إذا لم تتمكن من الحصول على هذه المعلومات، فلا ينبغي لها إقامة علاقة عمل أو الاستمرار في علاقة قائمة.

وقد تكون الترتيبات القانونية أيضًا جزءًا من هيكل الملكية لأشخاص اعتباريين أو ترتيبات أخرى. ونظرًا لأن الصناديق الاستثمارية ليس لها أسهم أو حقوق ملكية، يجب على المنشآت المالية المرخصة أن تعامل جميع المشاركين في صندوق ائتمان أو ترتيب قانوني مشابه كما لو كانوا يمتلكون 100٪ من الترتيب القانوني.



في المثال أعلاه، الشركة أ مملوكة بنسبة 40٪ للشركة ب، والتي بدورها مملوكة بالكامل من قبل (صندوق / أو شركة) ائتمان تم تأسيسه في جزيرة جيرسي. السيدة ل والسيد ص مستفيدان من الصندوق الاستثماري ويملكان أيضًا بشكل غير مباشر أسهم الشركة أ من خلال الشركة س. يجب تحديد السيد ص والتحقق منه بناءً على ملكيته الغير مباشرة بنسبة 45٪ للشركة أ من خلال الشركة ي. ويجب أيضًا تحديد السيدة ل والسيد ر والتحقق منهما لأنهما مالكان مستفيدان من ترتيب قانوني يمتلك 40٪ من الشركة أ.

4.3.3 فهم الغرض من الحساب أو (الخدمات المالية الأخرى) وطبيعة عمل العميل

بالنسبة لجميع أنواع العملاء، يتعين على المنشآت المالية المرخصة فهم الغرض من استخدام الحساب أو الخدمات المالية الأخرى، وطبيعة عمل العميل. تتطلب هذه الخطوة أن تقوم المنشآت المالية المرخصة بجمع المعلومات التي تسمح لها بإنشاء ملف تعريف للعميل والاستخدامات المتوقعة لخدمات المنشآت المالية المرخصة. ونظرًا لأن معظم الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية يتم إنشاؤها لتسهيل القيام بالأعمال التجارية أو استثمار الأصول أو الانخراط في شكل من أشكال النشاط المنظم، فإن عنصر العناية الواجبة تجاه العملاء هذا أمر بالغ الأهمية لفهم العملاء من الأشخاص القانونيين والترتيبات القانونية.

ينخرط الأشخاص الاعتباريون والترتيبات القانونية في مجموعة متنوعة للغاية من الأنشطة المالية، ومن المحتمل أن يكون تنوعًا أوسع مما قد يعرضه العملاء الأفراد. سيكون ملف نشاط الأعمال التجارية كثيفة النقد مثل شركة سيارات الأجرة مختلفًا تمامًا عن تلك الخاصة بأداة

الاستثمار أو الوقف الذي يجمع الإيرادات من الممتلكات العقارية ويوزعها على الأعمال الخيرية. ولكن من المحتمل أيضاً أن يشارك العملاء الاعتباريون والترتيبات القانونية المحددة في أنماط نشاط تظل ثابتة من شهر لآخر ومن سنة إلى أخرى. يتيح فهم الغرض من الحساب للمنشآت المالية المرخصة تطوير الأنماط المتوقعة ومقارنتها بالسلوك الفعلي. على سبيل المثال:

- من المرجح أن ترى شركة سيارات الأجرة تدفقات نقدية كبيرة وتجري تحويلات منتظمة يمكن التنبؤ بها لتغطية الرواتب وإلى مجموعة محدودة من الموردين (مثل الميكانيكيين ومحطات الوقود). إذا بدأت شركة سيارات الأجرة في إجراء عمليات نقل إلى دولة أجنبية، حتى لو كانت منخفضة المخاطر، فقد لا يتناسب هذا السلوك مع النمط المتوقع، وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يتطلب التحقيق.
- يجب أن يتلقى الوقف الذي يدير مبنى سكني مدفوعات إيجار شهرية منتظمة للغاية من السكان، سواء نقدًا أو بشيك أو بنظام غرفة المقاصة الآلية. يجب أن يكون للوقف نفقات منتظمة للصيانة وضرائب الممتلكات، بالإضافة إلى مدفوعات يمكن التنبؤ بها للمستفيدين من الوقف. إذا ضاعف الوقف ودائعه النقدية فجأة، فيجب للمنشآت المالية المرخصة التحقيق لفهم سبب تغيير سلوك العميل.

يمكن فهم طبيعة عمل العميل بطريقة مباشرة. حيث يشارك معظم العملاء من الأشخاص الاعتباريين في أنشطة مألوفة يمكن التعرف عليها بسهولة في قطاعات معروفة: التصنيع، وتجارة التجزئة، والإنتاج الزراعي، وما إلى ذلك. قد يتم إنشاء الشخص الاعتباري فقط لتسهيل معاملة مالية معقدة. في حالات أخرى، قد لا يكون الشخص الاعتباري قد حدد بشكل كامل نموذج عمله أو قد يخطط للانخراط في نشاط تجاري لا يتماشى مع موارد وخبرات المالكين والمديرين، أو لا يبدو أنه منطقي من الناحية الاقتصادية. وقد يحاول العميل إخفاء أعماله الفعلية؛ على سبيل المثال، قد تصف الشركة التي تعمل في مجال القرصنة والاحتيال على أجهزة الكمبيوتر نفسها بأنها شركة هندسة برمجيات أو مركز اتصال.

بينما تبذل المنشآت المالية المرخصة جهوداً لفهم الأنشطة التجارية والمالية لعملائها، يجب عليهم التفكير فيما إذا كانت جوانب ملف تعريف العميل تتطلب الخضوع لتدابير العناية المعززة. فيما يلي بعض المواقف التي قد يكون فيها تدابير العناية الواجبة المعززة مناسبة:

- لدى العميل علاقات تجارية أو علاقات أخرى مع دول عالية المخاطر (إذا كان العميل أو المستفيدون الحقيقيون مقيمين في دولة عالية المخاطر، فإن تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة إلزامي).
- العميل منخرط في قطاع عالي المخاطر. يمكن أن تشمل القطاعات عالية المخاطر، على سبيل المثال لا الحصر:
 - القطاعات ذات التدفقات النقدية العالية.
 - القطاعات المالية الأخرى (مثل العملاء من أعمال الخدمات المالية)
 - القطاعات التي تنطوي على استيراد أو تصدير التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج (التكنولوجيا التي يمكن استخدامها لعمليات عسكرية)
 - القطاعات المعرضة بشدة للاتجار بالبشر (أماكن الرقص؛ قطاع البناء؛ قطاع التنظيف).
 - الأنشطة الخيرية، وخاصة تلك التي تنطوي على دول عالية المخاطر.
- العميل مؤسسة مملوكة للدولة. تشارك الشركات المملوكة للدولة في مجموعة متنوعة من الأنشطة التجارية؛ علاقتهم الوثيقة بالمسؤولين الحكوميين تعني أنهم قد يكونون أكثر عرضة لخطر المعاملات المتعلقة بالفساد.
- ينوي العميل استخدام المنتجات والخدمات المالية عالية المخاطر، مثل خدمات نقل الأموال النقدية أو شراء الأصول الافتراضية وتبادلها.
- عدم فهم المنشآت المالية المرخصة بشكل كامل نموذج عمل العميل أو أنشطته. وربما يكون العملاء الذين يولدون إيرادات، ولكن ليس لديهم أنشطة تجارية ظاهرة، هم الأكثر خطورة.

عند إجراء تدابير العناية الواجبة المعززة بشأن الأنشطة التجارية واستخدام حساب الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، يجب على المنشآت المالية المرخصة استخدام تقنيات مصممة لإدارة المخاطر المحددة للعميل. قد تشمل، على سبيل المثال لا الحصر:

- مطالبة العميل بتقديم فواتير توثق التحويلات الواردة والصادرة.
- مطالبة العميل بتقديم تقرير الأنشطة الاقتصادية الواقعية الخاص به.
- بالنسبة للعملاء العاملين في القطاعات المرخصة، طلب من العميل تقديم دليل رخصة تجارية سارية.
- فحص وثائق كشوف المرتبات والسجلات التجارية الأخرى.
- زيارة مقر عمل العميل وإجراء مقابلات مع الموظفين.
- طلب مرجع من عميل حالي أو شركة معروفة أخرى يدعي العميل الجديد القيام بأعمال تجارية معها، أو التي تعمل في نفس القطاع العميل الجديد.

4.3.4. المراقبة المستمرة

مثل جميع العملاء، يجب أن يخضع الأشخاص الاعتباريون والترتيبات القانونية للمراقبة المستمرة طوال علاقة العمل. تتضمن المراقبة المستمرة استخدام الحساب أو الخدمات المالية الأخرى وفقاً لملف تعريف العميل الذي تم تطويره من تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء أثناء الإعداد، وأن المعاملات طبيعية ومنطقية وشرعية.

4.3.4.1. تحديث بيانات العناية الواجبة تجاه العميل

يتعين على المنشآت المالية المرخصة التأكد من أن معلومات تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء دقيقة وكاملة وحديثة. هذا مهم بشكل خاص في سياق الأشخاص الاعتباريين وعملاء الترتيب القانوني، والذين، بطبيعتهم، يمكنهم تغيير هويتهم الأساسية بين عشية وضحاها. بجرة قلم، يمكن لشركة تعمل في أعمال منخفضة المخاطر ويملكها سكان الإمارات ذوو سمعة طيبة نقل أنشطتها إلى قطاع عالي المخاطر ونقل ملكيتها إلى مواطني دولة أجنبية عالية المخاطر.

يجب على المنشآت المالية المرخصة تحديث تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء (الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية) وفقاً لجدول زمني قائم على المخاطر، مع تحديث العناية الواجبة تجاه العملاء ذوي المخاطر المرتفعة بشكل متكرر. يجب أن تتضمن العناية الواجبة المعززة تجاه العملاء، بما في ذلك الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، تحديثات مستمرة بشأن العناية الواجبة للعملاء. يجب أن تتضمن تحديثات العناية الواجبة للعملاء تحديثاً لجميع عناصر العناية الواجبة الأولية للعميل، ويجب على وجه الخصوص التأكد مما يلي:

- يظل المالكون المستفيدون للعميل كما هم دون تغيير.
 - يستمر العميل في الاحتفاظ بحالة نشطة في سجل الشركة (قد لا ينطبق هذا على عملاء الترتيب القانوني).
 - العميل لديه نفس الشكل القانوني ومقيم في نفس الدولة.
 - أن العميل منخرط في نفس النوع من الأعمال وفي نفس المناطق الجغرافية.
 - تستمر معاملات العميل في ملاءمة ملفه الشخصي وأعماله، وتتوافق مع الأعمال التي يتوقع العميل المشاركة فيها عند إنشاء علاقة العمل.
 - إذا تغيرت أي من الخصائص المذكورة أعلاه، يجب على المنشآت المالية المرخصة تقييم العميل مرة أخرى.
- يجب على المنشآت المالية المرخصة إجراء تدابير العناية الواجبة المعززة عندما يتطلب ذلك تصنيف المخاطر المنقح أو إذا كان تاريخ معاملات العميل غير متوافق مع ملفه الشخصي ومع التوقعات المحددة عند فتح الحساب. يجب على المنشآت المالية المرخصة دائماً إجراء تدابير العناية الواجبة المعززة عندما يكون ذلك مطلوباً بموجب القانون (المستفيد الحقيقي للعميل هو شخصاً مُنكشف سياسياً، كما هو محدد في المادة 15 من قرار مجلس الوزراء (10)، أو أن العميل أو مالكة المستفيد مقيم في دولة عالية المخاطر).

قد تطلب المنشآت المالية المرخصة من العميل بتحديثها فيما يتعلق بأي تغييرات في ملكيتها المفيدة. وفي هذه الحالة، يجب ألا تعتمد المنشآت المالية المرخصة على العميل لإخطاره بالتغيير، ولكن لا يزال يتعين عليها تحديث العناية الواجبة تجاه العميل وفقاً لجدول مناسب لتصنيف مخاطر العميل.

4.3.4.2. مراقبة المعاملات

كما هو الحال مع جميع العملاء، يجب على المنشآت المالية المرخصة مراقبة نشاط الشخص الاعتباري والترتيب القانوني لتحديد السلوك الذي يحتمل أن يكون مريباً والذي قد يحتاج إلى أن يكون موضوع تقرير المعاملات المشبوهة (انظر القسم 4.4 أدناه). ومن المرجح أن ينخرط الأشخاص الاعتباريون، وخاصة أولئك الذين يشاركون في عمل تجاري، في نطاق أوسع من النشاط المالي مقارنة بالعملاء الفرديين ومعظم العملاء القانونيين. هذا قد يجعل هذا من الصعب التعرف على السلوك المشبوه من قبل الأشخاص الاعتباريين.

كما هو الحال مع أنواع العملاء الأخرى، يجب على المنشآت المالية المرخصة التي تستخدم أنظمة المراقبة الآلية تطبيق القواعد المصممة لاكتشاف الأنماط الشائعة للسلوك غير القانوني. عند مراقبة وتقييم المعاملات، يجب على المنشآت المالية المرخصة أن تأخذ في الاعتبار جميع المعلومات التي جمعتها كجزء من تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء، بما في ذلك هويات المستفيدين الحقيقيين. على سبيل المثال، قد لا تكون سلسلة من المعاملات بين شركتين غير المتصلين سبباً للإنذار. ولكن إذا كانت جميع الشركات مملوكة أو مسيطر عليها من قبل نفس الفرد (الأفراد)، فيجب على المنشآت المالية المرخصة التحقق للتأكد من أن المعاملات لها غرض اقتصادي مشروع.

حيثما أمكن، يجب أن تشير أنظمة المراقبة أيضاً إلى السلوك غير المعتاد الذي قد يلوح إلى أن عمل العميل القانوني قد تغير - على سبيل المثال، أول حالة تحويل أموال إلى أو من دولة عالية المخاطر، أو معاملة كبيرة تشمل طرفاً آخر جديداً. ويجب على المنشآت المالية المرخصة متابعة مثل هذه المعاملات مع العميل لاكتشاف ما إذا كان العميل قد غير نموذج أعماله بطريقة تتطلب تصنيف مخاطر أعلى.

وتم إضافة قائمة بمؤشرات التحذير للسلوك غير القانوني للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية في ملحق هذا الدليل.

4.4. تقديم تقارير المعاملات المشبوهة

وفقاً للمادة 15 من القانون الاتحادي (20) لعام 2018 والمادة 17 من قرار مجلس الوزراء (10)، يجب على المنشآت المالية المرخصة تقديم تقرير المعاملات المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية الإماراتية (وحدة المعلومات المالية في الإمارات العربية المتحدة) عندما يكون لديهم أسباب معقولة للشك أن المعاملة أو بعض الأموال تشكل، كلياً أو جزئياً، عائدات جريمة، أو مرتبطة بجريمة، أو يُقصد استخدامها في جريمة. إن تقديم ملف تقرير المعاملات المشبوهة ليس مجرد التزام قانوني، ولكنه أيضاً عنصر حاسم في جهود دولة الإمارات العربية المتحدة لمكافحة الجريمة المالية وحماية سلامة نظامها المالي. ومن خلال تقديم تقارير المعاملات المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية في الإمارات العربية المتحدة، تنبه المنشآت المالية المرخصة جهات إنفاذ القانون بشأن السلوك المشبوه وتسمح للمحققين بتجميع المعاملات التي تحدث عبر العديد من المنشآت المالية المرخصة.

بالإضافة إلى مطلب رفع تقرير المعاملات المشبوهة، يجب على المنشآت المالية المرخصة النظر في تقديم تقرير المعاملات المشبوهة في الحالات التالية التي تشمل أشخاصاً اعتبارية أو ترتيبات قانونية:

- يقرر شخص اعتباري محتمل أو عميل ترتيب قانوني عدم فتح حساب أو شراء خدمات مالية أخرى بعد التعرف على متطلبات العناية الواجبة تجاه العميل لدى المنشآت المالية المرخصة.

- لا يمكن للشخص الاعتباري الحالي أو العميل تقديم المعلومات المطلوبة حول أعماله أو المستفيدين الحقيقيين.

- لا يستطيع الشخص الاعتباري أو عميل الترتيب القانوني شرح المعاملات بشكل كافٍ أو تقديم المستندات الداعمة مثل الفواتير أو تقديم معلومات كافية عن الطرف المقابل.

• المنشآت المالية المرخصة ليست واثقة ، بعد استكمال إجراءات العناية الواجبة تجاه العميل ، من أنه قد حدد في الواقع الأفراد الذين يمتلكون أو يتحكمون في الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني. في مثل هذه الحالات، لا ينبغي على المنشآت المالية المرخصة إقامة علاقة عمل، أو الاستمرار في علاقة عمل قائمة، وينبغي أيضًا النظر في تقديم تقرير المعاملات المشبوهة.

يرجى الرجوع إلى مستند التوجيه بشأن تقارير المعاملات المشبوهة للحصول على مزيد من المعلومات.

4.5. تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة - اعتبارات خاصة للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية

المصطلحات الأساسية للعقوبات المالية المستهدفة
المساهم المسيطر هو مساهم لديه القدرة على التأثير أو التحكم بشكل مباشر أو غير مباشر في تعيين غالبية أعضاء مجلس الإدارة، أو القرارات التي يتخذها المجلس.
الشخص المدرج في القائمة هو شخص أو منظمة مدرجة من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قائمة الجزاءات، أو مدرجة من قبل مجلس الوزراء في القوائم المحلية، حسب الحالة.
الشركة التابعة هي كيان مملوك من قبل كيان آخر بأكثر من 50٪ من رأس ماله أو تحت السيطرة الكاملة لهذا الكيان فيما يتعلق بتعيين مجلس الإدارة.

ويمكن إدراج الأشخاص الاعتباريين في قوائم العقوبات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يمتد الالتزام بتجميد أموال الشخص المدرج في القائمة بموجب قرار مجلس الوزراء (20) لعام 2019 والمادتين 15 و21 من قرار مجلس الوزراء (74) لعام 2020 إلى الأموال التي يمتلكها الشخص المدرج في القائمة أو يسيطر عليها من خلال ملكية أو سيطرة شخص اعتباري أو من خلال ترتيب قانوني.

ومن المعروف أن الأفراد والأشخاص الاعتباريين المدرجين في القائمة يسعون إلى التهرب من العقوبات بإخفاء اهتمامهم بمعاملة ما عن طريق طبقات معقدة من السيطرة والملكية، ومن خلال الترتيبات غير الرسمية للمرشحين، ومن خلال مساعدة المهنيين المتواطئين. ويمكن للأشخاص المدرجين في القائمة أيضًا استخدام شركات واجهة - شركات تخطط بين النشاط الاقتصادي المشروع وغير المشروع - لإخفاء أنشطتها. ولهذا السبب، فإن تحديد المستفيد الحقيقي من خلال هيكل ملكية الشركات بأكمله يعد أمر بالغ الأهمية لتنفيذ العقوبات بفعالية، كما هو الحال بالنسبة لفهم طبيعة أعمال العميل.

وينبغي أن تضمن المنشآت المالية التي تستخدم تكنولوجيا الفحص الآلي لتحديد المطابقات مع قوائم الجزاءات أن تشمل أدوات الفرز الخاصة بها جميع الأفراد المرتبطين بعميل شخص اعتباري، بمن فيهم المستفيدون الحقيقيون والموقعون المأذون لهم والمديرون والإدارة العليا.

الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية التي تكون بشكل مباشر أو غير مباشر (1) مملوكة بنسبة 50٪ أو أكثر، أو (2) يسيطر عليها شخص واحد أو أكثر مدرج، بما في ذلك الشركات التابعة لشخص مدرج في سوق الأوراق المالية، والكيانات التي يكون فيها الشخص المدرج في القائمة مساهمًا مسيطرًا، تخضع لنفس الحظر الذي يخضع له الشخص المدرج في القائمة، حتى لو لم تكن هذه الكيانات مدرجة على وجه التحديد من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة أو الأمم المتحدة.

وينبغي للمنشآت المالية أن تراعي الحذر عند النظر في معاملة مع كيان ليس شخصًا مدرجًا في القائمة يكون فيه لشخص أو أكثر من الأشخاص المدرجين في القائمة مصلحة ملكية كبيرة نقل عن 50 في المئة أو يمكن لشخص أو أكثر من الأشخاص المدرجين في القائمة أن يسيطروا عليها بوسائل أخرى غير أغلبية الملكية. وقد تصبح هذه الكيانات غير المدرجة، لتشمل الشركات التابعة، موضوع تعيينات أو إجراءات إنفاذ في المستقبل. وكما نوقش أعلاه، ينبغي للمنشآت المالية المرخصة أن تتخذ قرارًا قائمًا على المخاطر بشأن تحديد المالكين

المستفيدين الذين يملكون أو يسيطرون على أقل من 25 في المئة من الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني. والمنشآت المالية المرخصة ليست مطالبة بتحديد كل مستفيد حقيقي من أجل إجراء فحص العقوبات. ولكن إذا اكتشفت المنشآت المالية المرخصة، في سياق تعزيز العناية الواجبة، أن الشخص المدرج يمتلك مصلحة أقلية في شخص اعتباري، فيجب أن تؤخذ هذه المعلومات في الاعتبار عند تصنيف المخاطر لهذا العميل.

ويرجى الاطلاع على إرشادات العقوبات المالية المستهدفة للحصول على مزيد من المعلومات حول هذه المسألة.

ويجب على المنشآت المالية المرخصة استشارة البنك المركزي والمجلس الأعلى للأمن القومي إذا كانت لديهم أية أسئلة تتعلق بتنفيذ عقوبات الأمم المتحدة أو الإمارات العربية المتحدة. وينبغي تدريب موظفي المنشآت المالية المرخص لهم على هذه المسائل كجزء من التدريب المستمر الشامل.

مثال: تمتلك السيدة "Y" 25٪ من الشركة المرخصة المدرجة. تمتلك الشركة المرخصة "A" 30٪ من الشركة الإماراتية "B". الشركة "B" هي أحد عملاء بنك المنشآت المالية المرخصة الإماراتي. ليس لدى السيدة "Y" أي حصص ملكية أخرى في الشركة "B"، وبالتالي فإن السيدة "Y" تمتلك في النهاية 7.5٪ من الشركة "B".

قد لا تمنح حصة الأقلية للسيدة "Y" في حد ذاتها ملكيتها أو السيطرة على الشركة "B". ولكن يجب على بنك ليون أيضاً مراعاة العوامل التالية عند تحديد ما إذا كانت السيدة "Y" تمارس السيطرة على الشركة "B"

○ إن المستفيدين الحقيقيين الآخرين للشركة "B" معروفون بأنهم شركاء مقربون للسيدة "Y"؛ و

○ قامت السيدة "Y" بإقراض الشركة "B" مبلغاً يساوي 100٪ من إيراداتها التشغيلية في السنة المالية السابقة، وبموجب شروط اتفاقية القرض، إذا لم تسدد الشركة "B" القرض، ستحصل السيدة "Y" على 35٪ إضافية من الشركة "B".

عند النظر في هذه العوامل، فمن المرجح أن السيدة "Y" تمارس بالفعل السيطرة على الشركة "B"، على الرغم من حصتها الصغيرة نسبياً في ملكيتها، وبالتالي قد يتم حظر المعاملات مع الشركة "B" بموجب قرار مجلس الوزراء (20) لعام 2019.

بدلاً من ذلك، إذا كانت الشركة B تعمل في قطاع التصنيع عالي التقنية، وتم إدراج السيدة Y في أنشطة الانتشار، فقد تستنتج المنشآت المالية المرخصة أن مخاطر التهرب من العقوبات التي تفرضها الشركة B أكبر من السماح بقبولها كعميل، حتى إذا لم تمارس السيدة "Y" السيطرة على الشركة.

4.6. برنامج التدريب

كما هو الحال مع جميع المخاطر التي يتعرض لها المنشآت المالية المرخصة، يجب أن يضمن برنامج التدريب على مواجهة غسل الأموال / تمويل الإرهاب أن الموظفين على علم بات بمخاطر الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، وأن يكونوا على علم بالتزامات المنشآت المالية المرخصة، وأن يكونوا مجهزين لتطبيق التدابير المناسبة على أساس المخاطر.

5. الدروس المستفادة والأمثلة من إشراف إدارة مكافحة غسيل الأموال

- وجدت فحوصات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة للمنشآت المالية المرخصة أن بعض المنشآت المالية المرخصة تعاني مع الجوانب الرئيسية لنظام التدابير الوقائية للأشخاص الاعتباريين. يجب على المنشآت المالية المرخصة الحرص على تطبيق برامج الامتثال الفعالة، بما في ذلك تجنب أوجه القصور الشائعة مثل:
- **تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء غير المكتملة والقديمة:** حدد المصرف المركزي حالات تفتقد فيها ملفات تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء لمعلومات أساسية، مثل بلد التشغيل وطبيعة العمل وجنسية المالكين والمساهمين والمديرين المستفيدين. بنفس القدر من الأهمية، غالبًا ما تكون ملفات تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء قديمة، مع معلومات العميل منتهية الصلاحية.
- **أنظمة غير كافية:** أنظمة المنشآت المالية المرخصة لدعم تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء لا تفرض دائمًا جمع جميع المعلومات المطلوبة أو توجه المسؤول لتقديم معلومات كاملة، مثل الاسم الكامل للمستفيد الحقيقي. وقد لا تكون الأنظمة المصرفية الأساسية للمنشآت المالية المرخصة قادرة على ربط أو تتبع الأطراف ذات الصلة، مما يمنع تحديد السلوك المشبوه. وفي بعض الحالات، يتم تصنيف المخاطر وتحدي المستفيد الحقيقي يدويًا، مما يزيد من احتمالية خطأ المستخدم أو التلاعب به.
- **تصنيف المخاطر غير مكتمل:** أدوات تصنيف المخاطر الخاصة بالمنشآت المالية المرخصة للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية لم تأخذ دائمًا في الاعتبار المعلومات الهامة، مثل نوع الكيان وتقييم المخاطر للمستفيدين الحقيقيين.



الملحق 1: مؤشرات التنبيه المتعلقة بإخفاء هوية المستفيد الحقيقي

وفيما يلي المؤشرات التي لاحظتها الدول الأعضاء في مجموعة العمل المالي فيما يتعلق بإساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية. وهذه ليست قائمة شاملة بكل مؤشر محتمل للنشاط غير المشروع الذي يشمل الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، ولكنها تمثل مجموعة واسعة من السلوكيات والأنشطة التي ينبغي أن تدفع المنشآت المالية غير الحكومية إلى إجراء مزيد من التحقيق، والنظر في إغلاق حساب أو عدم فتحه، والنظر في إيداع تقرير عن المعاملات المشبوهة.

المؤشرات المتعلقة بالعميل

- العميل متردد في تقديم معلومات شخصية.
- العميل متردد أو غير قادر على شرح:
 - أنشطتهم التجارية وتاريخ الشركات
 - هوية المستفيد الحقيقي
 - مصدر ثروتهم / الأموال
 - لماذا يقومون بأنشطتهم بطريقة معينة
 - من الذين يتعاملون معهم
 - طبيعة تعاملاتهم التجارية مع أطراف ثالثة (خاصة الأطراف الثالثة الموجودة في دول أجنبية).
- الأفراد أو الأشخاص ذات صلة:
 - الإصرار على استخدام وسيط (إما مهني أو غير رسمي) في جميع التفاعلات دون مبرر كاف؛
 - يتجنبون التعامل الشخصي دون مبرر كاف؛
 - هم مواطنون أجانب ليس لديهم علاقة مهمة في البلد الذي يشترطون فيه خدمات مهنية أو مالية؛
 - رفض التعاون أو تقديم المعلومات والبيانات والمستندات المطلوبة عادة لتسهيل معاملة ما
 - الأشخاص المنكشفين سياسياً، أو لديهم روابط عائلية أو مهنية مع شخص مكشوف سياسياً؛
 - تجري معاملات تبدو غريبة نظراً لعمر الفرد (وهذا مهم بشكل خاص للعملاء القاصرين)؛
 - سبق أن أدين العميل بتهمة الاحتيال أو التهرب الضريبي أو الجرائم الخطيرة؛
 - قيد التحقيق أو لديهم صلات معروفة مع المجرمين؛
 - قد سبق أن منع من عمل إداري في شركة أو صندوق استثماري
 - التوقيع على حسابات الشركة دون تفسير كاف؛
 - القيام بأنشطة مالية ومعاملات لا تتفق مع ملف تعريف العملاء؛
 - الدخل المالي لا يتفق مع الممتلكات، والمعاملات، أو نمط الحياة.
- الأشخاص الاعتبارية أو الترتيبات القانونية:
 - أظهرت فترة طويلة من الخمول بعد التأسيس، تليها زيادة مفاجئة وغير مبررة في الأنشطة المالية؛
 - وصف أنفسهم بأنهم أعمال تجارية، ولكن لا يمكن العثور على الإنترنت أو منصات شبكة الأعمال الاجتماعية (مثل LinkedIn، XING، الخ)؛

- مسجلة تحت اسم لا يشير إلى نشاط الشركة؛
 - مسجلة تحت اسم يشير إلى أن الشركة تقوم بأنشطة أو خدمات لا تقدمها؛
 - مسجلة تحت اسم يبدو أنه يشابه اسم شركات أخرى، لا سيما الشركات المتعددة الجنسيات البارزة؛
 - استخدام عنوان بريد إلكتروني مع نطاق غير عادي (مثل Hotmail و Gmail و Yahoo وما إلى ذلك)؛
 - مسجلة في عنوان لا يتطابق مع ملف تعريف الشركة؛
 - مسجلة في عنوان لا يوجد على خدمات رسم الخرائط على الإنترنت (مثل خرائط Google)؛
 - مسجلة في عنوان مدرج أيضا في قائمة شركات أخرى عديدة أو ترتيبات قانونية، مما يشير إلى استخدام خدمة صندوق البريد؛
 - حيث لا يمكن تحديد مكان المدير أو المساهمين المسيطرين أو الاتصال بهم؛
 - حيث لا يبدو أن المدير أو المساهم المسيطر له دور نشط في الشركة؛
 - عندما يتم إدراج المدير، المساهمين المسيطرين و/أو المستفيدين الحقيقيين (المالكين) مقابل حسابات أشخاص اعتباريين آخرين أو ترتيبات أخرى، مما يشير إلى استخدام المرشحين المحترفين؛
 - أعلنت عن عدد كبير بشكل غير عادي من المستفيدين والمصالح المسيطرة الأخرى؛
 - قد فوض العديد من الموقعين دون تفسير كاف أو مبرر تجاري؛
 - يتم دمجها / أو تشكيلها في دولة تعتبر أنها تشكل مخاطر عالية لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب؛
 - يتم دمجها / أو تشكيلها في دولة منخفضة الضرائب أو التجارة الدولية أو مركز التمويل؛
 - إجراء معاملات منتظمة مع الشركات الدولية دون مبرر مؤسسي أو تجاري كاف؛
 - إجراء عدد كبير من المعاملات مع عدد صغير من المستلمين
 - إجراء عدد صغير من المعاملات ذات القيمة العالية مع عدد صغير من المستلمين؛
 - إجراء معاملات منتظمة مع شركات دولية دون مبرر كاف للشركات أو التجارة؛
 - الحفاظ على علاقات مع الوسطاء المحترفين الأجانب في غياب معاملات تجارية حقيقية في بلد عمل المهني؛
 - الحصول على مبالغ كبيرة من التمويل الرأسمالي بسرعة بعد التأسيس/ أو الإنشاء، والتي يتم إنفاقها أو تحويلها إلى مكان آخر في فترة زمنية قصيرة دون مبرر تجاري؛
 - الاحتفاظ برصيد مصرفي يقارب الصفر، على الرغم من المعاملات الواردة والصادرة المتكررة؛
 - إجراء الأنشطة والمعاملات المالية التي لا تتفق مع مواصفات الشركة؛
 - يتم دمجها / تشكيلها في دولة لا تتطلب من الشركات الإبلاغ عن المستفيدين الحقيقيين إلى السجل المركزي؛
 - العمل باستخدام حسابات مفتوحة في بلدان أخرى غير البلد الذي تم تسجيل الشركة فيه؛
 - تشمل العديد من المساهمين الذين لديهم كل مصلحة الملكية أقل بقليل من العتبة المطلوبة لعمل تدابير العناية الواجبة المعززة.
- هناك تناقض بين الثروة المفترضة والغرض من التسوية.
 - الأفراد والأشخاص الاعتباريين و/أو الترتيبات القانونية:
 - تسديد مدفوعات متكررة إلى الوسطاء المهنيين الأجانب؛

- تستخدم حسابات مصرفية متعددة دون سبب وجيه؛
- استخدام حسابات مصرفية في دول متعددة دون سبب وجيه؛
- يبدو أنها تركز على استراتيجيات تقليل الضرائب؛
- إثبات الفطنة التجارية المحدودة على الرغم من المصالح الكبيرة في الأشخاص الاعتباريين؛
- تقديم سجلات مزورة أو وثائق مزورة؛
- يبدو أن إشراك العديد من المهنيين في نفس البلد لتسهيل نفس (أو قريب الصلة) جوانب المعاملة دون سبب واضح للقيام بذلك.
- يشير فحص سجلات الأعمال التجارية إلى ما يلي:
 - وجود فارق بين فواتير الشراء والمبيعات؛
 - مضاعفة الفواتير بين دول؛
 - سجلات ملكية الشركات مزورة؛
 - فواتير زائفة تم إنشاؤها لخدمات لم يتم تنفيذها؛
 - السجلات الورقية المزيفة
 - تضخم مبيعات الأصول بين الكيانات التي يسيطر عليها المستفيد الحقيقي نفسه؛
 - اتفاقيات للمديرين والمساهمين المرشحين؛
 - يتم سرد أفراد الأسرة مع أي دور أو مشاركة في إدارة الأعمال التجارية والمستفيدين من أصحاب الأشخاص الاعتباريين أو الترتيبات؛
 - موظفو الشركات الوسيطة المهنية الذين يعملون كمديرين ومساهمين مرشحين؛
 - استقالة واستبدال المديرين أو المساهمين الرئيسيين بعد وقت قصير من التأسيس؛
 - ؛ تغيير الموقع العمل بشكر متكرر دون سبب تجاري واضح
 - يتغير المسؤولون أو أعضاء مجلس الإدارة بشكل متكرر دون مبرر مناسب.
- هياكل الشركات المعقدة التي لا يبدو أنها تتطلب بشكل مشروع هذا المستوى من التعقيد أو التي لا معنى لها تجارياً.
- يتم تأسيس علاقات مصرفية بسيطة باستخدام الوسطاء المحترفين.

مؤشرات الشركات الوهمية

- الملاك والمديرين المرشحين:
 - المرشحون الرسميون (قد يكون المرشحون الرسميون وكلاء لعدد كبير من الشركات الوهمية)؛
 - المرشحون غير الرسميين، مثل الأطفال، أو الأزواج، أو الأقارب، أو الشركاء الذين لا يبدو أن لهم علاقة بإدارة المؤسسة المؤسسية.
- عنوان التسجيل الجماعي (عادة عنوان TCSP الذي يدير عددا من الشركات الوهمية نيابة عن عملائه).
- عنوان ما بعد الصندوق فقط (غالباً ما يستخدم في غياب خدمات الصناديق الاستثمارية ومزودي خدمات الشركات المهنية وبالتزامن مع المرشحين غير الرسميين).



- لا أنشطة تجارية حقيقية.
- يسهل حصر معاملات العبور ولا تسعى هذه الشركات لتوليد ثروة أو دخلا (يبدو أن المعاملات تتدفق عبر الشركة في فترة قصيرة من الزمن دون أن يكون هناك هدف آخر متصور).
- لا يوجد موظفين (أو موظف واحد فقط). لا يدفع أي ضرائب، أو معاش تقاعدي، أو اشتراكات صندوق التقاعد، أو الاستحقاقات الاجتماعية.
- ليس له وجود مادي.

مؤشرات حول المعاملة

- العميل هو الذي يطلب الأموال الدولية المتعددة وفي ذات الوقت المستفيد من عمليات تحويل الأموال الدولية المتعددة.
- فالصلات بين الطرفين مشکوك فيها، أو تولد شكوكاً لا يمكن للعميل أن يشرحها بما فيه الكفاية.
- 11- يقدم التمويل المقرض، سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباري، غير مؤسسة ائتمان معروفة، دون تفسير منطقي أو مبرر تجاري.
- يتم تلقي القروض من أطراف ثالثة خاصة دون أي اتفاقيات قروض داعمة أو ضمانات أو سداد فائدة منتظمة.
- المعاملة:

- تحدث بين طرفين أو أكثر متصلين دون مبرر تجاري واضح؛
- هي صفقة تجارية تشمل أفراد أسرة طرف أو أكثر دون مبرر تجاري؛
- هي معاملة متكررة بين الأطراف على مدى فترة زمنية متعاقدة عليها؛
- هي معاملة كبيرة أو متكررة، والعميل المنفذ هو أحد الموقعين على الحساب، ولكن لا يتم سرده على أنه له مصلحة مسيطرة في الشركة أو الأصول؛
- يتم تنفيذها من حساب تجاري، ولكن يبدو أنها تمول المشتريات الشخصية، بما في ذلك شراء الأصول أو الأنشطة الترفيهية التي لا تتفق مع الملف الشخصي للشركة؛
- يتم تنفيذها من حساب تجاري وتنطوي على مبلغ كبير من النقد، إما كوديعة أو سحب، وهو أمر شاذ، أو لا يتفق مع ملف الشركة؛
- يظهر دوريا (المعاملات الصادرة والواردة متشابهة في الحجم ويتم إرسالها إلى نفس الحسابات وتلقبها منها، مما يشير إلى أن الأموال الصادرة يتم إرجاعها بخسارة ضئيلة) (ويعرف أيضا باسم المعاملات "ذهابا وإيابا")؛
- يتضمن على تحويل الأموال في اتجاهين بين العميل وسيط محترف لمبالغ مماثلة من المال؛
- تشمل شخصين اعتباريين مع مديرين مماثلين، أو متطابقين، أو مساهمين، أو مستفيدين حقيقيين؛
- يتضمن على وسيط المهنية دون سبب وجيه أو مبرر واضح؛
- يتضمن على مسارات المعاملات المعقدة دون تفسير كاف أو سجلات تجارية؛
- يتضمن على تحويل الممتلكات العقارية من شخص طبيعي إلى شخص اعتباري في عملية بيع خارج السوق؛
- يتضمن على استخدام دفعات نقدية كبيرة متعددة لسداد قرض أو رهن عقاري؛
- يتضمن حساب مرقم؛
- (ب) تشمل عقود الترخيص بين الشركات التي يملكها نفس الشخص؛

- يتضمن على شراء سلع عالية القيمة نقداً؛
- يتضمن تحويل الأسهم (لحاملها) في بيع خارج السوق؛
- يتم سداد القرض أو الرهن العقاري قبل الموعد المحدد، مما يؤدي إلى خسارة؛
- تشمل الاتفاقيات التعاقدية ذات الشروط التي لا معنى لها من الناحية التجارية للأطراف المعنية؛
- تشمل الاتفاقيات التعاقدية ذات البنود غير العادية التي تسمح للأطراف بالحماية من المسؤولية، ولكنهم يحققون غالبية الأرباح في بداية الصفقة؛
- يتم التعامل معها عبر محفظة رقمية.
- الأموال المشاركة في المعاملة:
 - غير عادية في سياق العميل أو العميل الشخصي؛
 - هي شاذة بالمقارنة مع المعاملات السابقة؛
 - يتم إرسالها إلى بلد أجنبي أو استلامها منه عندما لا تكون هناك صلة واضحة بين البلد والعميل؛ و/أو ترسل إلى أو تتلقى من دولة منخفضة الضرائب أو مركز تجاري أو تمويلي دولي؛
 - ترسل إلى دولة تعتبر ذات مخاطر كبيرة في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تلقيها منها.
- الاستخدام غير المبرر للتوكيلات أو عمليات التفويض الأخرى (على سبيل المثال، استخدام المكاتب التمثيلية)
- الاستخدام غير المبرر للثقة الصريحة و / أو العلاقات المتضاربة أو غير المبررة بين المستفيدين والموصيين.
- فئات غير مفسرة أو غير لائقة من المستفيدين في صندوق استئماني.



الملحق 2: ملخص الإرشادات

<p>الهدف من هذا الدليل الإرشادي هو مساعدة المؤسسات المالية المرخصة (LFIs) على فهم المخاطر والتخفيف من حدتها عند تقديم الخدمات.</p> <p>للأشخاص الاعتباريين والترتيبات ، وإرشادهم في الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.</p>	الهدف من الارشادات	
<p>تنطبق هذه الإرشادات على جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المرخصين و / أو الخاضعين للإشراف من قبل المصرف المركزي، في الفئات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • البنوك الوطنية، فروع البنوك الأجنبية، الصرافة، شركات التمويل، مقدمو خدمات الدفع، الحوالة المسجلة مقدمو الخدمات والمؤسسات LFI الأخرى؛ و • شركات التأمين و وكلاء التأمين و وسطاء التأمين 	نطاق التطبيق	المقدمة
<p>الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية تعد جاذبة للجهات غير المشروعة لأنها يمكن أن تساعد المجرمين وشركائهم على:</p> <ul style="list-style-type: none"> • إخفاء هوية الأفراد الذين يديرون المعاملة أو يتحكمون في حساب؛ • إخفاء الطبيعة الحقيقية للحساب أو المعاملة والغرض منها؛ و • إخفاء مصدر الأموال أو الثروة. 	مخاطر غسل الأموال/ تمويل الإرهاب للأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية	فهم وتقييم مخاطر الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية
<p>يمكن لبعض القواعد التي تحكم إنشاء وتأسيس وتنظيم عمل الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، في حالة إنفاذها، أن تقلل من خطر حدوث إساءة استخدامها من قبل جهات غير مشروعة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • اجراءات التأسيس الشركات وأنظمتها التي تمنع إنشاء الشركات الوهمية؛ • جمع معلومات المستفيد الحقيقي لجميع الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية. • مطالبة الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية بالاحتفاظ بسجلات معينة وإعداد تقارير منتظمة. • الإشراف والمراقبة من قبل الجهات الحكومية المختصة. 	ضوابط تخفيف مخاطر التعامل مع الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية	
<p>يتعين على جميع الأشخاص الاعتباريين والترتيبات في دولة الإمارات العربية المتحدة (باستثناء تلك التي يتم تداولها في سوق الأسهم، أو المملوكة من قبل شركة يتم تداولها في سوق الأسهم) تحديد جميع الأفراد الذين يمتلكون أو يتحكمون في 25٪ على الأقل من الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني.</p> <p>يجب على الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية الاحتفاظ بهذه المعلومات، ويجب على الأشخاص الاعتباريين الإبلاغ عنها إلى المسجل الخاص بهم. ويجب عليهم الحفاظ على هذه المعلومات وتحديثها عندما وجود أي تغيير.</p>	تحديد المستفيد الحقيقي	الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية في دولة الإمارات العربية المتحدة
<p>يسمح بإنشاء نوعين من الترتيبات القانونية ، صندوق الاستثمارات والوقف ، وكلاهما مطالب بتحديد الأطراف ذات العلاقة بالترتيب القانوني</p>	الترتيبات القانونية	

<p>يجب على جميع الشركات العاملة في قطاعات معينة أن تثبت على أساس سنوي أنها تقوم بالفعل بأنشطة فعلية في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال تقديم بعض المعلومات المطلوبة إلى المسجل الخاص بها. على الرغم من أن هذه المعلومات ليست متاحة بشكل مباشر للمؤسسات المالية، إلا أنه يجب عليها أن تكون على دراية بهذه المتطلبات ويمكنها طلب المعلومات من العملاء من الأشخاص الاعتباريين.</p>	<p>الأنشطة الاقتصادية الواقعية</p>	<p>الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية في دولة الإمارات العربية المتحدة</p>
<p>يجب على المؤسسات المالية اتخاذ نهج قائم على المخاطر في برامج مكافحة غسل الأموال والعملاء الأفراد. هذا يعني أنه يجب عليهم تقييم جميع العملاء، بما في ذلك عملاء الأشخاص الاعتباريين / عملاء الترتيب القانوني، لتحديد درجة المخاطر التي يتعرضون لها.</p> <p>عند تقييم مخاطر الشخص الاعتباري أو عميل الترتيب القانوني، يجب على المؤسسات المالية المرحضة مراعاة العوامل التالية على الأقل:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الشكل القانوني للعميل. • الضوابط التي تحكم تأسيس وإنشاء العميل. • الضوابط المعمول بها للتأكد من أن العميل يحدد المالكين المستفيدين ويبلغون بذلك؛ • ما إذا كان العميل يخضع لمتطلبات حفظ السجلات وإعداد التقارير؛ • ما إذا كان العميل يخضع للإشراف المناسب من أجل امتثاله لهذه المتطلبات. 	<p>النهج القائم على المخاطر</p>	<p>إجراءات التخفيف من المخاطر للمؤسسات المالية المرحضة</p>
<p>يجب على جميع المؤسسات المالية المرحضة إجراء العناية الواجبة لجميع أنواع العملاء الموضحين أدنها</p> <p>اجراء التعرف على العميل: بالنسبة لجميع العملاء من الأشخاص الاعتباريين وعملاء الترتيب القانوني، يجب على المؤسسات المالية المرحضة جمع المعلومات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الاسم [قد لا ينطبق هذا على الترتيبات القانونية]، والشكل القانوني وعقد التأسيس؛ • عنوان مقر أو مكان العمل الرئيسي؛ بالإضافة إلى ذلك، إذا كان الشخص اعتبارياً أو ترتيباً قانونياً أو إذا كان أجنبياً، فإن يطلب توفير اسم وعنوان ممثلها القانوني في الدولة؛ النظام الأساسي أو أي وثائق مماثلة، معتمدة من قبل السلطة المختصة داخل الدولة. • أسماء الأشخاص ذوي العلاقة الذين يشغلون مناصب إدارية عليا في الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني <p>تحديد هوية المالكين المستفيدين: بالنسبة لجميع العملاء من الأشخاص الاعتباريين وعملاء الترتيب القانوني، يجب على المؤسسات المالية الأجنبية تحديد الأفراد التاليين:</p> <ul style="list-style-type: none"> • بالنسبة للأشخاص الاعتباريين، جميع الأفراد الذين لديهم، بشكل فردي أو جماعي، حصة ملكية مسيطرة في الشخص الاعتباري بنسبة 25% أو أكثر. إذا لم يكن من الممكن تحديد أي فرد، يجب على المؤسسات المالية المرحضة تحديد الفرد (الأفراد) الذي يشغل منصب (وظائف) الإدارة العليا. • بالنسبة للترتيبات القانونية، فإن الأفراد الذين يعملون بصفتهم الوصي والموصي (أو أي شخص يشغل مناصب مماثلة للترتيبات القانونية) والمستفيدين أو فئة المستفيدين وأي أفراد آخرين يتحكمون في الترتيب القانوني. 	<p>العناية الواجبة</p>	

<p>فهم الغرض من الحساب وطبيعة عمل العميل: يجب أن تفهم المؤسسات المالية المرخصة النشاط التجاري الذي يشارك فيه عميلهم بالإضافة إلى سبب إنشاء الحساب. يمكن أن يكون للإجابات على هذه الأسئلة تأثير كبير على المخاطر التي يمثلها العميل للمؤسسة المالية ، وبالتالي يجب أن تنعكس في تصنيف مخاطر العميل.</p>		
<p>إجراء المراقبة المستمرة: بالنسبة لجميع العملاء، يجب على المؤسسات المالية المرخصة التأكد من أن معلومات العميل الموجودة في الملف محدثة ودقيقة، وأن أنشطة العميل تتماشى مع التوقعات المحددة عند بدأ مرحلة التعاقد. إذا لم يكن الأمر كذلك ، فقد يلزم تغيير تصنيف مخاطر العميل.</p>		
<p>يجب على المؤسسات المالية المرخصة الإبلاغ عن أي سلوك يشتبه بشكل معقول أنه قد يكون مرتبطًا بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو جريمة جنائية. يرجى الرجوع إلى إرشادات مصرف الإمارات العربية المتحدة بشأن الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة للحصول على مزيد من المعلومات.</p>	الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة	
<p>قد يكون الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني الذي لم يتم إدراجه في قائمة العقوبات مملوكًا لشخص معين. يجب على المؤسسات المالية الأجنبية فحص المالكين المستفيدين لجميع الأشخاص الاعتباريين وعملاء الترتيب القانوني في قوائم العقوبات ، ويجب عليهم تجميد أي حسابات أو معاملات تتعلق بشخص اعتباري أو ترتيب قانوني يملكه أو يتحكم فيه شخص مدرج في قائمة العقوبات بنسبة تزيد عن 50٪.</p>	تطبيق العقوبات	